

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: بنوك و أسواق مالية



الموضوع:

دور التحليل المالي في ترشيد قرار البنك دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA - مستغانم.

تحت إشراف الأستاذ :

*قادرى محمد

من إعداد الطالب:

*مغنيبي فاطمة الزهراء

القادر

السنة الجامعية: 2015-2016

المقدمة العامة

الخاتمة العامة

الفصل الأول

الوساطة المالية و الإئتمان

الفصل الثاني

التحليل المالي و أساليبه

الفصل الثالث

دراسة ميدانية للبنك الجزائري BEA

الخارجي

المراجع

الملاحق

الجانب

الجانب التطبيقي

الخاتمة العامة:

نظرا لدخول الجزائر نظام إقتصاد السوق و المنافسة، وفتح الإستثمارات في شتى المجالات وما يشهده الإقتصاد الوطني من تحولات كبرى، فإنه يستلزم توفر إمكانيات مبنية على أسس متينة لمواكبة هذه التطورات من أجل بلورة إستراتيجية العمل في المستقبل، هذا لا يكون إلا بالتحكم في التسيير العقلاني للموارد، الإستخدامات المتاحة، والمتابعة الدقيقة لمختلف العمليات بالإعتماد على تقنيات مساعدة لإتخاذ القرارات المستقبلية إتجاه المؤسسة، من بين هذه التقنيات تقنية التحليل المالي التي كانت موضوع الدراسة.

من خلال الدراسة التي عرضتها في مذكريتي هذه التي أردت من خلالها التأكيد على دور التحليل المالي في ترشيد قرار البنك ومن تم عرض المعلومات في الفصول الأولى من المذكرة سعيا مني للإجابة على الإشكالية والتساؤلات التي دارت في رأسنا مع إنطلاق البحث هذا، يمكن القول أن الهدف الأساسي لتحديث وتطوير الجهاز البنكي هو المساهمة بقدر كبير في إحداث النمو المستدام، الذي يرتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي للأموال وتخصيص وتعبئة الموارد الموجهة حسب حاجات الإقتصاد، لكن هذا الدور يجب أن يكون في ظل أقل قدر من المخاطر التي تهدد إستقرارها المالي إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت هذه البنوك تواجه حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها، من بينها:

خطر عدم تسديد القروض رغم أنه عمليا وجودها ضمن المحافظ الإئتمانية للبنوك أمر طبيعي، إلا أنه يتعين أن يكون ذلك بنسب مقبولة إذ تعارف دوليا أن نسبة القروض المتعثرة تتراوح ما بين 3% و 5% من حجم القروض والتسهيلات الممنوحة. وكل هذا راجع لأسباب لا يمكن التحكم فيها. ومن أجل ذلك يعمل البنك على تحديد الحد الأقصى من الأخطار الممكن تحملها بإجراءات التنبأ لتقدير وقياس درجة مخاطر عدم السداد قبل حدوثها. و انطلاقا مما تقدم يتضح جليا التحليل المالي ضرورة استلزامها المعاملات بين المؤسسات و البنوك بشكل عام بغية الحصول على ضمانات للقروض الممنوحة و من أجل التقرب أكثر من الوضعية المالية للمؤسسة و بناء على المقدمة.

و من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريتها بنك الجزائر الخارجي - وكالة مستغنام 104- تبين لي الدور الذي يلعبه التحليل المالي في منح القروض لدراسة القرض الاستثماري بحيث تشكل نتائج التحليل المالي أهم الأسس التي يستند عليها البنك في الحكم على طلب القرض و ذلك بإستعمال مختلف التقنيات المعتمد عليها في التحليل المالي يتمكن بعدها البنك من تكوين صورة تعكس الوضعية المالية و مدى سلامة سياستها المالية المتبعة لضمان استرجاع القروض الممنوحة و بدون خسائر.

نتائج الدراسة :

و على ضوء الدراسة توصلت الى النتائج التالية:

- التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال و المساهمة في البرمجة والتخطيط و في التشخيص المالي، أي أن وضعية المؤسسة المالية و اتخاذ القرارات السليمة و مواجعة خطر الاستثمار يعتمد عليه، و يسمح بالمراقبة المالية للمؤسسة و معرفة احتياجات التمويل و اختيار وسائله.
- يعتبر التحليل المالي وسيلة و ليس غاية لإكتشاف التساؤلات أكثر منه لإعطاء الحلول.
- انتهج البنك تقنيات خاصة في عملية الاقراض من شأنها تفادي المخاطر.
- اتباع الخدمات المتطورة في المجال البنكي تسمح بترقية النشاط البنكي و تقديم افضل الخدمات.
- تنوع القروض الممنوحة من طرف البنك المتمثلة في القروض الموجهة للاستغلال و الاستثمار و التجارة الخارجية.

الإقتراحات والتوصيات:

- ضرورة الإهتمام ببرامج التدريب والتطوير كما ونوعا، لزيادة مستوى تأهيل العاملين ببنك وخصوصا في مجال الإئتمان وتمكينهم من الإستفادة من التقنيات الحديثة في العمل وتوفير البرامج والأنظمة المتطورة.
- أن يكون القرار الإئتماني في البنوك الجزائرية مستندا إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم أهلية المقترض، وعدم الإعتماد على الضمانات كمرتكز أساسي في منح القروض، وأن يكون القرار مستندا على الجدوى الإقتصادية للمشروع.
- ضرورة التعاون بين المصارف في منح القروض الضخمة و ذلك توزيعا للمخاطر.
- ضرورة الإتصال المستمر للبنوك بالمقترضين وذلك لتوثيق العلاقة معهم مما يسمح بالإطلاع على المشاكل التي يواجهها العميل ومحاولة تقديم المساعدة إن أمكن أو إتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتجنب تعثر القروض.
- إنشاء جهاز إداري متخصص في متابعة المشاريع الممولة من البنك، حيث يتدخل البنك بمجرد حدوث احتمالات عدم التسديد.
- العمل على إنشاء مؤسسات ومراكز متخصصة في عملية الحصول على المعلومات وجمع البيانات المتعلقة بالمقترضين (مؤسسات وأفراد) وتحليلها ونشرها، وذلك لمساعدة المقرضين والمستثمرين أيضا في الحصول على معلومات موضوعية تفيد في تقييم سمعة الشركة وبالتالي إتخاذ قرارات رشيدة.

تمهيد :

إن اتساع النشاط الاقتصادي و تعدد أطرافه و قطاعاته بشكل إستحلال العمل وفق الآليات القديمة فمع ظهور عصر الإنتاج و المشروعات الكبيرة التي يحتاج إلى تمويل ضخمة و كبير يفوق التمويل الذي كان يتم بين مجموعة من الأشخاص يعرف بعضها بعضاً، لذلك ظهرت الحاجة إلى ظهور أطراف مهمتها جمع الأموال و إعادة توزيعها بطريقة تسمح بنمو النشاط الاقتصادي أكثر اتساعه و من هنا جاءت الوساطة المالية كحلقة ربط بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي و المهمة الأساسية لهذه الوساطة هي تدبير التمويل اللازم للمنتجين التجار و الحرفيين و حتى الأفراد و بالتالي فهي تمثل فضاء أمام أصحاب الفائض المالي لتوظيف أموالهم و أمام أصحاب العجز المالي لتلبية حاجاتهم للتمويل و سد عجزهم.

و سنقوم بتسليط الضوء على الوساطة المالية و الائتمان المصرفي في هذا الفصل و ذلك من خلال ثلاث مباحث حيث يضم المبحث الأول مدخل حول الوساطة المالية و ذلك بالتطرق في المطلب الأول إلى مختلف تعاريفه و نشأتها و أنواعها و المؤسسات المالية. و المطلب الثاني البنك كأحد أدوات الوساطة المالية يتضمن تعريف البنوك و أنواعها.

و المبحث الثاني فسنتناول فيه الائتمان المصرفي تعريفه و مميزاته و انواعه.

أما المبحث الثالث يتضمن قواعد منح الائتمان المصرفي.

المبحث الأول: مدخل حول الوساطة المالية

تحتل الوساطة المالية مكانة هامة ضمن مكونات النظام المالي، و ذلك بفضل ما تقدمه من خدمات تساعد على تنشيطه، و ما تقوم به أيضا من أدوار في تفعيل هذا النظام، فوجود فئة تمثل الوساطة المالية كان من الأمور الضرورية و خاصة مع كبر حجم المبادلات و نقص المعرفة و المعلوماتية، حيث تقوم هذه الفئة بالتوفيق بين رغبات أطراف التعامل أي بين طالبي و عارضي رؤوس الأموال، و بالتالي فهي تمثل فضاء أمام أصحاب الفائض المالي لتوظيف فوائضهم و أمام أصحاب العجز المالي لتلبية حاجتهم إلى التمويل.

المطلب الأول: ماهية الوساطة المالية

أولاً- تعريف الوساطة المالية :

تشير كلمة الوساطة الى قيام بعض المؤسسات بعملية الحصول على الالتزامات المالية (الأوراق المالية) و إصدارها. بمعنى ان هناك ثلاث فئات تقوم بعملية الوساطة وهم:¹

1- فئة الفائض المالي (المدخرين أو المقرضين)

2- فئة العجز المالي (المستثمرين أو المقترضين)

3- فئة الوسطاء الماليين (المؤسسات المالية)

الوساطة المالية تعني " :عملية جلب موارد مالية من أحد الوحدات الاقتصادية مثل الشركات و المنظمات الحكومية و الأفراد، و ذلك بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى، فالمؤسسة المالية توجد من أجل تسهيل هذه الوساطة".²

زيد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، "إدارة البنوك"، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1996، ص3.

²عبد الرحمن بن عزوز، " دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص72.

هي العملية التي تقوم بها هيئات مالية متخصصة تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشر بين المقرضين والمقترضين الى علاقة غير مباشرة فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الاموال من اصحاب الفائض المالي الى اصحاب العجز المالي وبهذه الطريقة تصل بين طرفين متناقضين في اوضاعهما واهدافهما المستقبلية.¹

ثانيا- نشأة الوساطة المالية:²

نستطيع القول أن الوساطة المالية وجدت منذ القدم عند الإغريق و الرومان الذين كانوا من رواد الفن المصرفي و لكنها لم تكن بالمفهوم الواسع الذي تعرفه الآن حيث لم تمارس هذه الهيئات - إن أمكن تسميتها - الإقراض للغير بالفائدة إلا في نطاق محدود جدا.

و في القرون الوسطى حيث كان التجار و غيرهم يقومون بالاحتفاظ بالفائض من النقود المعدنية ذهبية كانت أو فضية لدى الصيارفة مقابل إيصال أو تعهد، حيث يعتبرون هم أصحاب الفائض أي الطرف الأول للوساطة، و من الناحية الأخرى استخدم الصيارفة النقود المعدنية المودع لديهما في إعطاء قروض بعد ما تأكدوا من أن أصحابها لن يقوموا بطلبها بصورة جماعية و ذلك انطلاقا من خبرتهم في هذا لجمال، و كانت القروض تزيد في قيمتها على قيمة النقود المعدنية المكدسة لديهم مقابل حصولهم على فوائد من المقرضين، و هم يمثلون الطرف الثاني من الوساطة، اعتمادا على أن أصحاب هذه النقود (المودعين) لن يطالبوا بها دفعة واحدة و من هناك بدأت هذه القنوات أو الهيئات تتنامى و تتفنن في جمع المدخرات و إعطاء القروض.

¹ عبد المنعم السيد علي، سعد الدين العيسى، "النقود و المصارف و أسواق المال"، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 67.

زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، مرجع سبق ذكره، ص 11

ثالثاً- أنواع الوساطة المالية:¹

يمكن التمييز بين نوعين من الوساطة، وهما وساطة ميزانية و وساطة سوقية، و يختلف تدخل الوسيط في كل منهما كما يلي:

-الوساطة الميزانية: و يعمل فيها الوسيط على تحويل مميزات الأصل المالي، فالوسيط يقوم بشراء أوراق مالية أولية و يحتفظ بها في جانب الأصول من ميزانيته، و في المقابل يقوم بإصدارات مختلفة تسجل في جانب الخصوم.

-الوساطة السوقية: و يتدخل فيها الوسيط في سوق الأصول المالية كما يلي:

-بتقريب كل من المشتري و البائع في حالة السمسرة مقابل عمولة.

- عند إجرائه الإصدار لصالح الزبون.

-الشراء لحسابه الخاص لإعادة البيع مقابل الحصول على هامش.

و يلاحظ في كل هذه الحالات أن إسهام الوسيط يتركز على مستوى تداول الأصول و رفع السيولة.

رابعاً: المؤسسات المالية

1- تعريف المؤسسات المالية:²

هي مؤسسات وسيطة تقوم بوظيفة نقل المدخرات العائدة لأفراد و الشركات و الحكومات إلى قروض أو استثمارات، و العديد من المؤسسات المالية تدفع فوائد مباشرة أو غير مباشرة على الودائع، و مؤسسات أخرى توفر الخدمات مقابل أجور معينة و بعض المؤسسات المالية تقبل ودائع (مدخرات) توفير الزبائن و تقوم بإقراضها إلى باقي الزبائن و هناك بعض المؤسسات التي تستثمر مدخرات الزبائن في الموجودات و بعض الآخر يقوم بكلا الوظائفيتين.

¹ عبد الرحمن بن عزوز، مرجع سبق ذكره، ص70.

صادق راشد الشمري، "إدارة العمليات المصرفية"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2014، ص 19 .

إن المؤسسات المالية تعمل في ظل قواعد تعاملات الجهات الخاصة كذلك فإن المؤسسة المالية تتخصص بالوساطة المالية بين المدخرين من جهة و المستثمرين من جهة كما تقوم بخلق أدوات مالية جديدة لغرض إنجاز تعمل وفق **mass production** مهماتها كما أنها من حيث تجميع المدخرات و الاستعلام عن المركز الائتماني مبدأ الانتاج الواسع للزبون المقترض .

2- أنواع المؤسسات المالية:¹

- البنوك المركزية: و الغرض منها إصدار العملة الورقية و مساعدة الحكومة و نقطة تجميع للمصارف الأخرى لإئتمان و التعامل و تسمى بنك البنوك .

- المصارف التجارية: و هي مصارف تجمع أموال الزبائن في صور ودائع و نوظيفها في عمليات مجزية كتشجيع التجارة و قبول خصم الكمبيالات و هي مؤسسات مالية دورها يكون بقبول الودائع بأشكالها المختلفة و منح الائتمان بصورة مباشرة إلى المقترضين أو من خلال الأسواق المالية.

- مصارف تمويل عمليات البيع بالأقساط.

- مصارف الإدخار و الإقراض: وهي مشاهة للمصارف التجارية ما عدا أنها لا تقبل الودائع الجارية و تحصل على الأموال من خلال حسابات التوفير ، أو أمر السحب القابلة للتفاوض و حسابات ودائع السوق النقدية و يقرضون الأموال أساسا إلى الأفراد و الشركات على شكل قروض الرهن العقاري.

- إتحادات الإئتمان: تتعامل أساسا في نقل الأموال بين الزبائن و عضويتها تعتمد أساسا على بعض الأسس المشتركة مثل العمل في شركة محدودة ، و تقبل ودائع توفير أعضائها و أوامر السحب و حسابات ودائع السوق النقدية و تقرض الأموال لأعضاء الآخرين و عادة لتمويل شراء سيارات أو معدات أو تطوير المنازل.²

صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 19.

1

نفس المرجع، ص 20.

2

- **مصارف الإدخار:** تشبه مصارف الإدخار و الإقراض في قبولها لودائع التوفير ، و حسابات ودائع السوق النقدية و عادة ما يقرض الأموال أو يستثمرها من خلال السوق المالية كما يقدم قروض الرهن العقاري لبعض الأفراد.
- **المصارف المتخصصة:** و هي المصارف متخصصة بـمنح الائتمان لمنشآت و أفراد و قطاعات إقتصادية كالمصارف الصناعية أو الزراعية ،الإسكان ،الاستهلاكية لكن عندما إنتشرت الصيرفة الشاملة نلاحظ أن هذه المصارف بدأت تراول مختلف أنواع النشاطات و العمليات المصرفية و ليس لقطاع معين.
- **شركات التأمين على الحياة:** تعتبر نوعا من المؤسسات المالية و تمارس دورا مزدوجا فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يحتاجها و يطلبها وهي بنفس الوقت مؤسسات مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد إستثمارها في مقابل عائد يشاركون فيه ذلك إما بطريقة مباشرة كما هو الحال لبعض وثائق التأمين على الحياة أو بأسلوب غير مباشر من خلال دفع الأقساط تأمين .
- **صناديق أموال التقاعد:** وهي تقوم بتجميع الإستقطاعات الدورية من العاملين في دوائر الدولة المختلفة و تقوم بتوظيف هذه الأموال بالأقراض أو بالإستثمار من خلال الأسواق المالية ،و يدفع المنافع للموظفين و العمال بعد التقاعد أو لمواجهة الإصابات و حالات محددة أخرى.¹
- **الصناديق المشتركة:** و هي صناديق تمول من خلال بيع الأسهم و استخدامها في شراء الأسهم و السندات الحكومية و الخاصة بالشركات و تقوم بإدارة محفظة استثمارات في الأوراق المالية بصورة متخصصة لتحقيق أهداف استثمار محدد ،مثل السيولة مع العوائد المرتفعة أي هي تجمع المدخرات و توظفها في مجالات عديدة و بما يقلل من مجموع المخاطر من خلال التنويع.
- **مصاريف الاستثمار:** و هي تخصص في التعامل في السوق الأولوية حيث تباع الأوراق المالية لأول مرة بعد صدورها.

صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 22، 21

– المصارف الاسلامية: و هي المؤسسات المالية ذات دور متميز في اقتصاديات الدول الاسلامية خاصة منذ نهاية عقد السبعينات و هذا الدور يتزايد باستمرار و ذلك بحكم ازدياد عدد العملاء الذين يتعاملون معها ، وتوسع هذه المصارف من خلال تنويعها لخدماتها و نشاطاتها .¹

المطلب الثاني: البنوك كأحد أدوات الوساطة المالية

تعتبر البنوك التجارية من أهم المنشآت المالية المكونة للنظام المالي عالميا و محليا و يرجع ذلك إلى أهمية الخدمات المصرفية التي تمثل أحد الوسائل المهمة اللازمة لإتمام الأنشطة الاقتصادية في أي دولة بصرف النظر عن نظامها الاقتصادي.

أولا – تعريف البنوك و نشأتها:

1- تعريف البنوك:

وردت عدة تعريفات للبنك منها:

هو كلمة إيطالية الأصل بانكو و تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد للمنظمة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات.²

و هو مؤسسة مالية تتعاطى الإقراض و الإقراض بمعنى يقبل أموال من أصحاب الفائض و يقرضها لأصحاب العجز الذين يحتاجونها مقابل فائدة.

¹ نفس المرجع، ص22

² عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياً و إدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص17.

فمن وجهة نظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو: "مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء. المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها: الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما".¹

أما من الزاوية الحديثة يمكن النظر إلى البنك على أنه: "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقرها البنك".²

كما قد ينظر إلى البنك على اعتبار أنه "تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغيير المستمر في البيئة المصرفية"³

2- نشأة البنوك:⁴

كانت البنوك قبل هذا العصر تلعب دور الصراف و تتعهد بحفظ الأمانات النقدية مقابل تعهد كتابي تدفعه إلى المودعين، حيث ظهرت أول صورة للبنوك في شكل الصراف الذي كان يودع لديه الناس نقودهم كأمانة حفاظا عليها مقابل أجل يتناسب مع مدة بقاء الوديعة و مبلغها.

يرجع بعض المؤرخين الأساس فس ظهور البنوك إلى الصاغة و تجار الذهب، فنظرا لطبيعة عملهم الذي يتطلب وجود خزائن آمنة لحفظ الذهب و المقتنيات الثمينة فقد كان من الصعب حينها نقل النقود خوفا عليها من السرقة

¹ محمد سمير أحمد، "الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص110.

صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 127.

2

محمد سمير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص109.

3

شاد العصار، رياض الحلبي، "النقود و البنوك"، دار صفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 64.

4

و مخاطر حملها و كان العامة يلجئون إليهم لحفظ أموالهم و ثرواتهم و ذلك مقابل صكوك أو تعهدات، تثبت لهم حقوقهم المالية فسميت بذلك بنكنوت، و بمرور الزمن أخذت هذه التعهدات (الوثائق المالية) تحل محل النقود و الأوراق النقدية (الأوراق النائية و أصبح الناس يزاولون أعمالهم التجارية بهذه التعهدات في الأسواق، و لاحظ أصحاب هذه الدور، أن هذه الودائع النقدية تبقى محفوظة في الغالب من غير أن يسترجعها أصحابها لمدة من الزمن، كما وجد الصاغة أن بإمكانهم إصدار هذه الإيصالات كقروض مقابل فائدة على ما في حوزتهم من مقتنيات.

و منذ القرن الرابع عشر اتسعت التعاملات التجارية و كثر هؤلاء البنكيين و المرابين، و أدى هذا إلى دخول أشخاص في هذا العمل لا يتسمون بالأمانة و الدقة في تعاملاتهم، وقد سمح بعض البنكيين لزبائنهم بسحب أموال أكثر مما يملكونه فعلا و دون حدود أو قيود مقابل أرباح وهو ما يعرف بالسحب على الكشوف، حيث يشير استقراء التاريخ البنكي إلى أن مغالاة البنوك في منح الائتمان أفضى بها في النهاية إلى حالة من التعثر البنكي الجزئي أو الكلي (أي الإفلاس)، و توالى هذه الافلاسات في القرن الرابع عشر و الخامس عشر مما أدى بعد ذلك إلى تدخل الحكومات و التفكير في إنشاء بنوك تجارية و هي التي تعرف الآن، وقد كان أول بنك تم إنشائه عام (1587م) في البندقية ثم

بعده بنك أمستر دام عام (1609م) و بعدها توالى إنشاء البنوك في دول العالم، و منذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا و كانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد و عائلات، و كانت القوانين تقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها.

و كان التطور الحاسم في النشاط البنكي هو انتقال البنوك من إقراض ودائع الزبائن إلى الإقراض المجرد (توليد الائتمان)، و بذلك أصبح النظام البنكي مسؤولا عن توليد النقود في المجتمع، و بدأت تظهر الأفكار التقليدية البنكية التي تمثلها المدرسة الانجليزية متأثرة بالتقاليد الانجلوساكسونية و بفكر "ادم سميت" (1723-1790)، و ترى تلك التقاليد و الأفكار أن البنوك التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على المدة القصيرة (لا تتجاوز سنة) للمحافظة على السيولة و التعامل عن طريق الأوراق التجارية، و لاتنصرف دور البنوك بالتالي إلى تمويل الاستثمارات طويلة الأجل أو المساهمة في ملكية المشروعات.

و يرى أنصار التحليل الماركسي و منهم "سمير أمين" و "كورو" و "فيتوردو" و "فرانك" في إطار ما يسمى *dépendance* بنظرية (أن البنوك في القرن التاسع عشر لم تعد مجرد وسيط في المدفوعات، بل كانت التبعية) *theory*

تحتفظ بالمال لأجل الاستثمار في الصناعة و تحول الرأسمال النقدي إلى رأسمال صناعي سمي رأس المال المالي.

و لا بد من الإشارة إلى أمرين هامين السياسة البنكية في بداية القرن العشرين:

الأول: تدخل الدولة في البنوك بعد الحرب العالمية الأولى، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الثاني: أصبحت البنوك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مراقبة في أعمالها، و أصبحت ترتسم السياسة التي تفرضها الدولة عليها ما دامت تقوم بوظيفة شبه عامة، و طغت على العالم فكرة الاقتصاد الموجه بحيث أصبح المبدأ الأساسي الذي تسيّر عليه الدول في سياستها الاقتصادية و صار توزيع الاعتماد يجري وفق خطة موضوعة مسبقا.

و مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، أخذت الصناعة البنكية تشهد تغيرات متلاحقة يمكن رصدها و تقسيمها إلى أربع فترات و هي:¹

الفترة (1950-1980): تميزت هذه الفترة بتحصن الصناعة البنكية و تمرسها خلف حدود جغرافية محمية باللائمة و القوانين، التي كانت تحد من المنافسة و تخلق مناخا شبه احتكاري.

الفترة (1980-1990): تميزت هذه الفترة بتراجع دور الوساطة المالية، وهي الفلسفة الأساسية التي قامت عليها فكرة البنوك، نتيجة موجة من التحرر المالي العام، و التي أدت إلى دخول منافسين جدد على جانبي الأصول و الخصوم. و بدأت البنوك ما يعرف بالخدمات الذاتية للبنوك، و ذلك من خلال آلات الصرف الآلي (ATM) التي تم نشرها.

محمد سمير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 113

1

الفترة (1990-1999): دخلت الصناعة البنكية هذه الحقبة و هي تقوم بنفس العمل الذي تعودت عليه و إنما بطريقة أكثر تقدماً. و بدأت عمليات تطوير لآلات الصرف الآلي حيث أصبحت تقدم كشف حساب للزبون.

ثانياً: أنواع البنوك:¹

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية، و تبعاً لذلك تختلف النظم المصرفية من دولة لأخرى، و يتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من الدول من عدد البنوك و تختلف أنواعها تبعاً لتخصصاتها.

و أهم أنواع هذه البنوك:

أ- من حيث الوضع القانوني للبنك:

1- البنوك العامة: هي بنوك التي تمتلكها الدولة و تمتلك كامل رأس مالها و تشرف على أعمالها و أنشطتها.

كالبنوك المركزية، البنوك الوطنية التجارية، البنوك المتخصصة (أي متخصصة في مجال معين) مثل البنك العقاري، البنك الزراعي، البنك الصناعي ...

2- البنوك الخاصة: هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين و يتولوا إدارة شؤونها و يتحملوا كافة مسؤولياتها القانونية و المالية للدولة .

3- البنوك المختلطة: هي البنوك التي تشترك في ملكيتها و إدارتها كلا من الدولة و الأفراد أو الهيئات و لكي تحافظ الدولة على سيطرتها على البنوك فإنها تقوم بإمتلاك $\frac{1}{2}$ رأسها المال بما يسمح لها بالإشراف عليها و توجيهها بما ينسجم و السياسة المالية و الاقتصادية للدولة .

ب- من حيث طبيعة الأعمال التي تزاوها البنوك:²

¹ محمد سعيد أنور سلطان، "إدارة البنوك"، الدار الجامعية الجديد، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 11.

حسن الحسيني فلاح، مؤيد عبد الرحمان الدوري، "إدارة البنوك"، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، 2008، ص 44.

1- البنوك التجارية: هي البتّرك التي تزاوّل الأعمال المصرفية من قبولها للودائع و تقديم القروض و خصم الأوراق التجارية أو تحصيلها و فتح الإعتمادات المستندية، و قد تمارس هذه البنوك أعمالاً أخرى غير مصرفية مثل: المشاركة في المشاريع الاقتصادية و بيع و شراء الأسهم و السندات .

2- البنوك الصناعية: هي البنوك التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي و تساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية و ذلك مقابل تقديم القروض و منحها للتسهيلات المصرفية (البنكية و المصرفية).

3- البنوك الزراعية: هي البنوك التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تُخصّص بتقديم كافة التسهيلات و الخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات لأداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لأفراد أو جمعيات تعاونية.

4- البنوك العقارية: هي البنوك التي تقدم كافة التسهيلات و الخدمات المصرفية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات.

ج- من حيث مصادر الأموال تنقسم البنوك إلى:¹

1- البنوك المركزية: هي البنوك التي تنشئها الدولة لتتولى عملية الإشراف و التوجيه و الرقابة على الجهاز المصرفي كما أن لها حق إصدار العملة و الاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة كالذهب و العملات الأجنبية، و يكون رأس مال البنوك المركزية ما تخصصه الدولة لها و كذلك من و دائع البنوك التجارية لديها.

2- البنوك الودائع (البنك التجاري): هي البنوك التي تتكون أموالها الخاصة من رأس المال المملوك للشركاء و كذلك من الودائع التي تقدمها الأفراد و المؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية.

3- البنوك الأعمال أو الاستثمار: هي البنوك التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة بالإضافة إلى الودائع لأجل في قيامها بالأعمال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار، و القانون سمح لهذه البنوك بإنشاء شركات استثمارية.

¹ نفس المرجع، ص 45.

د- من حيث شرعية العمليات:¹

1- البنوك التقليدية (الربوية).

2- البنوك الإسلامية: تقوم البنوك الإسلامية بالعمل وفق ما تفرضه الأحكام و القواعد في الشريعة الإسلامية و قد تميزت هذه البنوك بعدم التعامل بالفائدة أخذًا من المقترضين أو إعطاء للمودعين، ولكن اتسمت علاقتها بعملائها بأنها علاقة شريك مع شريكه حيث لا يحدد عائدا مسبقا على الأموال المودعة لديها أو تقدم أموال لعملائها في صورة أموال بالمراجحة أو المضاربة أو المشاركة.

و تقوم البنوك الإسلامية بأداء الخدمات المصرفية المختلفة كتلك التي تقوم بها البنوك التقليدية مقابل عمولات تتقاضاها.

المبحث الثاني : الإئتمان المصرفي.

يعد الائتمان المصرفي جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي . فالمصارف أصبحت اليوم تقوم بمنح القروض والتسهيلات لعملائها وذلك لكون الائتمان المصرفي يعد من أهم مصادر التمويل التقليدية بالنسبة للشركات الطالبة لها إما البنك فتهدف من وراء منح الائتمان إلى تحقيق الربح .
المطلب الأول :تعريف الائتمان المصرفي و أهميته و مميزاته.

محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص 12-13

ظهر الائتمان المصرفي مع ظهور وظيفه الوساطة المالية للبنوك التجارية و قد أصبح الركن الأساسي لأعمال هذه البنوك و الغاية من وجودها، و لقد تعددت التعاريف حوله و نذكر منها :

أولاً- مفهوم الائتمان المصرفي :

" و يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية و من أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية و المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى. و لكنه في ذات الوقت يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على مستوى البنك و المؤسسات المالية الوسيطة و إنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني إذ لم يحسن استخدامها" ¹.

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، و اصطلاحاً : هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المدائنة، و يراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها ².

ويعرّف الائتمان بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد" ³

وتعرّف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها و العمولات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. و يتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. و ينطوي هذا

¹ حمزة محمود الزبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني"، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 17 .

² حابس إيمان، "دور التحليل المالي في منح القروض"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011، ص 03.

سيف هشام صباح الفخري، "الائتمان المصرفي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير العلوم المالية و المصرفية، جامعة حلب، 2009، ص 02.

المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفى بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها.¹

و يعرف أيضا: " هو عملية مبادلة شيء ذي قيمة أو كمية من النقود في الحاضر، مقابل وعد بالدفع في المستقبل. و ينظر إليه من ناحيتين:²

الناحية الأولى: من ناحية المهلة التي يمنحها البائع للمشتري، لكي يدفع ثمن السلعة التي تسلمها، و فيها يزيد السعر لأن الثمن مؤجل و هذا ما يسمى ب " الائتمان التجاري".

الناحية الثانية: هو العملية التي بموجبها يقرض شخص غيره مبلغا متأملا إعادته في المستقبل مضافا إليه الفائدة المترتبة عليه و هذا ما يعرف ب " الائتمان المصرفي".

ثانيا- أهمية الائتمان المصرفي :

حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

1

عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 104.

2

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من زاويتين، الأولى وفقاً لوجهة نظر البنك التجاري ذاته و الثانية لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي:

1- أهمية الائتمان على مستوى البنك:¹

- إذن فعلى مستوى البنك فإن الائتمان المصرفي يعتبر الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد .
- يمكن معرفة أهمية الائتمان على مستوى البنك من خلال الوظيفة الرئيسية و الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها.

- إعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

2- أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للمقترض:

- تكمّن أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للمقترض من خلال الدور الذي يلعبه هذا الائتمان في تدعيم عملياته الإستفلاكية ، إذ يمكن المقترض من الحصول على بعض السلع الإستفلاكية على الرغم من عدم قدرته على دفع قيمتها في الوقت الحاضر و ذلك بمرجه التمويل اللازم لشراء هذه السلع على أن يتم سدادها على أقساط.
- و بالنسبة للمؤسسات فإن الائتمان يمكنها من مواجهة الصعوبات المالية و تسوية توازنها المالي كما يمكنها من الحصول على التمويل اللازم لشراء بعض الأصول الإنتاجية التي تلزمها (الأراضي ، الآلات و المعدات..... إلخ)

حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

3 - أهمية الإئتمان على مستوى النشاط الإقتصادي:

- تكمن أهمية الإئتمان المصرفي في الإقتصاد الوطني في الدور الذي يلعبه هذا الإئتمان في تنمية هذا الإقتصاد، و يمكن تلخيص أهمية الإئتمان المصرفي بالنسبة للإقتصاد الوطني في النقاط التالية:¹
- يمثل الإئتمان المصرفي مصدرا هاما من مصادر إشباع الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الإقتصادية من زراعة ، صناعة ، تجارة و خدمات.
 - على مستوى الإقتصاد فإن الإئتمان المصرفي ما هو إلا نشاط إقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك و متعددة الأبعاد للإقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الإقتصاد وارتقاؤه.
 - و لكنه في ذات الوقت يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الإهمية في الإقتصاد إذا لم يحسن استخدامه.
 - فالإئتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية و كلا الحالتين لها آثار اقتصادية غاية في الخطورة و تسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها.
- و هناك مهام أخرى أهمها:²
- بدون الإئتمان المصرفي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الإقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية.
 - يستخدم الإئتمان المصرفي كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الإئتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة

عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 104-105.

1

حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 29-30.

2

فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان و بهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية.

- يؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي و يعتبر عامل مهم يؤخذ بالاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق و القوة الشرائية داخل الاقتصاد.
- يعتبر الائتمان أداء بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات و ذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.
- يآثر مباشرة على زيادة الادخار و الحد من الاستهلاك لأن البنوك تشجع الأفراد على الادخار.

ثالثاً- مميزات الائتمان المصرفي.¹

- يتميز الائتمان المصرفي بالعديد من الخصائص والمميزات التي جعلته من أهم مصادر تمويل الإقتصاد الوطني و أكثرها مساهمة في نموه و إزدهاره. و يتميز بخصائص التالية:
- يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر التمويل التي تلجأ إليها المؤسسات خاصة الصغيرة و الحديثة منها وهذا نظراً لضعف الثقة في مركزه الائتماني من الجهات التمويلية الأخرى.
- لا يؤدي الائتمان المصرفي إلى تدخل البنوك في مجالس إدارة المؤسسات المقترضة و بذلك تحافظ هذه المؤسسات على إستقلالية إدارتها و وحدة قراراتها.
- تحقق المؤسسات من خلال إعماده على الائتمان المصرفي وفراضريتها و ذلك مقارنة بالجوء إلى التمويل عن طريق الإكتتاب في الأسهم، و ذلك لأن الفوائد على القروض تعتبر مصروفاً لغاية الضريبة أي أنها تخصم من الأرباح قبل احتساب الضريبة.
- يساعد الائتمان المصرفي على زيادة إنتاجية رأس المال إذ يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل استعمال الأموال من شخص لآخر، أي أنه واسطة للتبادل و تحويل المدخرات النقدية لمن يحتاجها و يحسن استغلالها.

¹ حسن الحسني فلاح، مؤيد عبد الرحمن الدوري، "إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 124.

- تنظم عمليات الإئتمان المصرفي وفق جداول زمنية لتسديد أقساط القروض المستحقة حيث لا يمكن للبنك المطالبة بالتسديد قبل توارىخ الإستحقاق المحددة ، و في حالة تعذر التسديد فإن البنك يبيدي نوعا من المرونة في تأجيل السداد مما يتيح الفرصة لاستمرار نشاط المؤسسة و عدم إرباك سيولته ا.

المطلب الثاني: أنواع الإئتمان المصرفي

يمثل الإئتمان المصرفي الإستثمار الأكثر جاذبية للبنوك التجارية و لا معنى للودائع و الأموال التي تقوم البنوك بجمعها ما لم توظف بطريقة أو بأخرى في سد الحاجيات التمويلية للمتعاملين الإقتصاديين، و تتعدد صور و أشكال توظيف هذه الودائع و هذه الأموال لتتعدد بذلك صور و أشكال القههيلات الإئتمانية الممنوحة من طرف البنوك.

أولا- تقسيم الائتمان وفقا للغرض منه :¹

- 1- **الائتمان الاستثماري** : وهو الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية، لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة كالمكائن والأراضي وغيرها.
- 2- **الائتمان التجاري** : وهو الائتمان الذي يمنح لشركات الأعمال لتمويل عمليات رأس المال العامل فيها، فهو ائتمان قصير الأجل يستخدم لتمويل العمليات الجارية.
- 3- **الائتمان الاستهلاكي** : وهو الذي يمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية مثل شراء السيارة أو الأثاث أو السلع المعمرة الأخرى .فهو ائتمان شخصي في العادة يقدم في الأغلب للأفراد من موظفي الدولة والشركات الأخرى، وهو عادة متوسط الأجل ويأخذ شكل البيع بالتقسيط.

ثانيا: تقسيم الائتمان وفقا لأجله:

همزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص95 - 96.

1- ائتمان قصير الأجل : وهو الذي لا تزيد فترة استحقاقه عن سنة واحد، وعادة ما يمنح لتمويل عمليات رأس المال العامل ذات الدوران السريع مثل تمويل شراء المواد الأولية وتمويل النقدية. وتتسم أسعار الفائدة عليه بالانخفاض.

2- ائتمان متوسط الأجل: وهو الذي تتراوح مدة استحقاقه ما بين سنة واحدة وخمس سنوات، ويستخدم عادة لتمويل حاجات الأفراد من السلع الاستهلاكية المعمرة وحاجة المشروعات لتمويل بعض العمليات الرأسمالية مثل الحصول على الآلات وأدوات الإنتاج.

3- ائتمان طويل الأجل : وهو ما زادت مدته على خمس سنوات وتلجأ إليه المشروعات لتمويل احتياجاتها من رؤوس الأموال الثابتة أو القروض التي تمنح لتمويل مشروعات جديدة.

وبسبب طول أجله وزيادة المخاطر المحيطة بهذا الائتمان فإن كلفته متمثلة بسعر الفائدة الذي تحدده البنوك التجارية يكون مرتفعاً كما أنه يمنح وفق شروط خاصة.

ثالثاً - تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً للشخص المقترض¹:

1- ائتمان مصرفي خاص: وهو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة التي تتمتع بالملاءمة المالية (الحالية والمستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى منح الائتمان (البنوك).

2- ائتمان مصرفي عام: وهو الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية التي تحظى بالثقة في التعامل مع الدولة) وتعتمد قدرة الدولة في الحصول على الائتمان على المقدرة المالية لأفراد المجتمع ومؤسساته المصرفية وعلى الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الحكومة وعلى مركزها المالي وعلى مدى محافظتها على تسديد ما سبق أن عقدته من قروض من قبل وعلى وقت إصدار العقد.

حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 96-97

رابعاً- تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً للضمان:

1- الإئتمان المصرفي المضمون (الشخصي):

وهو الذي يقدمه الدائن دون أي نوع من الضمانات العينية إلى المدين، مكتفياً فقط بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد مستنداً إلى شخصية المدين (حسن سمعته وامتانة مركزه المالي).

2- الإئتمان المصرفي غير المضمون (العيني):

هنا يشترط الدائن أن يقدم المدين ضماناً عينياً لتسديد دينه. تكون قيمته في العادة أكبر من قيمة القرض. ويسمى الفرق بينهما "هامش الضمان". ومن صورته الشائعة نذكر:

- القروض بضمان بضائع: حيث تكون العين الضامنة للقروض من بضائع يودعها المدين لدى البنك فاتح

الإئتمان. ويشترط أن تكون البضائع قابلة للتخزين والتأمين عليها. وأحياناً يسمح البنك بأن تظل البضائع في مخازن المدين ولكنه يقوم برهنها حيازياً ويعين مندوباً له حارساً عليها.

- القروض لتأمين الكمبيالات: هنا يقدم المدين كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص آخرين معروفين للبنك وتكون الكمبيالات مظهرة للبنك.

- القروض بضمانات متنوعة: ويندرج في هذا الباب أنواع مختلفة من القروض مثل السلفبضمان المرتبات حيث يمكن للعامل في القطاع العام أو الحكومي أن يحول مرتبه على أحد البنوك يحصل على سلفة في حدود مرتبه لثلاثة أشهر. وكذلك من أنواع هذه القروض اعتمادات المقاولين واعتمادات الإيراد والتصدير.

إضافة إلى التقسيمات السالفة الذكر فإن عرض الائتمان من قبل البنوك التجارية يتم وفق التقسيمة التالية:

1- الائتمان المصرفي المباشر النقدي:

يعتبر الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط البنوك التجارية بل هو يشكل التوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان في البنوك التجارية و الأكثر ربحية، و مضمون هذا النوع هو قيام إدارة الائتمان في البنك التجاري بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها بعقد الائتمان.¹ ومن صورته الشائعة: الحساب الجاري المدين والكمبيالات المخصومة والقروض والسلفيات المباشرة، كالقروض العادية أو المتجددة والقروض تحت الطلب.

أ- حساب جاري مدين: هو اتفاق بين البنك وطالب الائتمان بموجبه يضع البنك التجاري ائتمان نقدي بشكل تسهيلات تحت تصرف العميل يسمح له بالسحب منه و ذلك خلال فترة الائتمان و التي تكون في العادة سنة واحدة قابلة للتجديد.²

ب- الائتمان المباشر (القروض و السلفيات النقدية): و عادة ما يلجأ إلى هذا النوع من الائتمان لتغطية احتياجات المقترضين المختلفة سواء تلك المستخدمة في تمويل احتياجات رأس المال العامل أو تلك التي تستخدم في عمليات التمويل الاستثماري الطويل الأجل .

ج- الكمبيالات المخصومة: هي تعهد بدفع مبلغ معين بتاريخ معين و هذا النوع فيه مزايا للدائن (المورد) منها:

- 1- الكمبيالة تعتبر وسيلة إثبات قانونية بيد الدائن.
- 2- يستطيع الدائن تظهير الكمبيالة لتاجر آخر أو خصمها لدى البنك و الحصول على قيمتها نقداً.³

2- الائتمان المصرفي غير المباشر :

هو عبارة عن ائتمان يقدم للعميل في حالة عدم احترامه لتعهداته و وفائه لإلتزاماته المباشرة و تتمثل صورة في :

أ- الكفالات المصرفية (خطابات الضمان):

هي شكل من أهم أشكال التسهيلات الائتمانية المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية في العادة و هي عبارة عن عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناء على طلبه في حدود مبلغ معين و لمدة

حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 98

1

² نفس مرجع، ص 99.

صادق الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 74.

3

معينة اتجاه طرف ثالث (المستفيد). بمناسبة إلتزام ملتقى على عائق العميل المكفول و ضمانا لوفائه بإلتزامه اتجاه ذلك الطرف. ويعتبر التزام البنك في الكفالة المصرفية .

ب- الاعتماد المستندي : هو من أكثر أنواع الإئتمان المصرفي غير المباشر الذي تمارسه البنوك التجارية .من الناحية القانونية هو تعهد البنك بأن يدفع للمستفيد أو لأمره مبلغا من المال وفقا لتعليمات العميل الآخر.¹

أنواع الاعتمادات المستندية :²

– **الاعتماد القابل للإلغاء:** و هو الاعتماد المستندي القابل للنقص بحيث يجوز للبنك أو العميل إلغاء العقد أو تعديل بنوده بدون الرجوع أو أخذ موافقة الطرف الآخر طالما أن البضاعة لم يتم شحنها.

– **الإعتماد غير قابل للإلغاء :** هو الاعتماد الذي لا يجوز تعديله أو إلغاءه من قبل أي طرف من الاطراف و يترتب عليه التزاما في ذمة البنك .وهو الأكثر استعمالا لدى البنك .

– **الإعتماد المعزز:** هو الاعتماد الذي يتضمن تعهدا من البنك المراسل في الخارج بسداد قيمة الاعتماد للمستفيد فهو يشكل ضمان أكبر له.

– **الإعتماد الدوار :** و يكون عندما يرغب التاجر المحلي باستيراد كميات كبيرة من البضاعة و استلامها على شكل دفعات و يكون تجديد الاعتماد تلقائيا و بشكل دوري دون الحاجة إلى فتح اعتماد جديد.

– **الإعتماد القابل للتحويل:** هو اعتماد يمكن تحويله من مستفيد إلى آخر و بنفس القيمة شرط أن تكون البضاعة المستوردة ذات نفس المواصفات سواء كانت من المستفيد الأصلي أو الذي تم تحويل الاعتماد إليه.

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

² نفس المرجع، ص 110-111.

- **الاعتماد الشرط الأحمر** : هذا النوع من الاعتماد يسمح للبنك المرسل بدفع جزء من قيمة الاعتماد كدفعة مقدمة إلى المستفيد بناء على طلبه وقبل أن يقوم بشحن البضاعة و تقديم المستندات المطلوبة و سمي بالشرط الأحمر بسبب كتابته باللون الأحمر.

جـ القبولات المصرفية : و هي شكل الشائع في الائتمان المصرفي يقوم بموجبها طالب الائتمان بإصدار سحب زمني على أحد البنوك التي يتعامل معها إذ يتعهد البنك بدفع مبلغ السحب في تاريخ الاستحقاق و أهم الشروط المقبولة في القبولات المصرفية :¹

- يجب أن تنتج من عمليات تجارية حقيقية.

- أن تكون قابلة للتداول في الأسواق المالية.

- يجب أن لا تزيد مدة التمويل عن 6 أشهر.

- يجب أن يكون هناك توثيق

د- بطاقات الإئتمان: تعد بطاقات الائتمان شكلا متطورا من أشكال الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية لعملائها و الذي انتشر كثيرا في السنوات الأخيرة، باعتباره خدمة مصرفية تنفرد بها البنوك التجارية لعملائها وتسعى من خلالها زيادة التعامل معها و تعطي لحاملها الحق في تعامل مع العديد من المحلات التجارية المتفقة من البنك المصدر للبطاقة على قبول منح الائتمان لتسديد مشترياته على أن يقوم بسداد قيمة المشتريات إلى البنك في مدة 25 يوم من تاريخ استلام الفاتورة الشراء و تسمى أيضا بالبطاقة الملاءة.²

3- الإئتمان الدولي: فالبنوك التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي القصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبناء وأوراق الخضم الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية.

حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 112

1

حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

2

- 4- الإئتمان المشترك: ظهرت فكرة الائتمانات المشتركة بعد تعاضم احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويل ضخم يساهم فيه أكثر من بنك تجاري، وهو عادة طويل الأجل.
- 5- الإئتمان المصرفي بصيغة التمويل التأجيري والتمويل التشغيلي: وهو أحد أهم التطورات التي حدثت في نشاطات البنوك التجارية ، بل هو ذروة التطوير القانوني للصيغ التي تحققت لشركات الأعمال في الحصول على المعدات والموجودات اللازمة دون أن تضطر لأداء كامل القيمة أو الكلفة .وبهذه الحالة فإن هذين الشكلين يعتبران شكلا جديدا للائتمان المصرفي.

المبحث الثالث : قواعد منح الإئتمان المصرفي

لا شك أن عملية إدارة الائتمان المصرفي و مراقبته و متابعة استخدامه تعتبر موضوعا بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية و قد أشرنا إلى الائتمان المصرفي يعتبر أداة حساسة وقد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة بالاقتصاد، وإن فاعلية السياسة الائتمانية و أسس تطبيقها تتطلب دوما أن تكون درجة سيولة الاقتصاد متلائمة مع طبيعة الظروف السائدة.

المطلب الأول: مكونات سياسة الائتمان.

أولا - تعريف السياسة الائتمانية:

وتعرف السياسة الائتمانية بأنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود)، وأنواعها، وآجالها الزمنية، وشروطها الرئيسية.¹

و بالتالي فالسياسة الائتمانية هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحكم عمليات الإقراض في مراحلها المختلفة و تتعلق هذه السياسة بتحديد حجم ومواصفات القروض، كما تتعلق بتحديد ضوابط منح هذه القروض و متابعتها و تخصيها له ، و يجب أن تكون هذه السياسة مرنة و معلومة من طرف جميع المستويات الإدارية المعنية بالنشاط الائتماني.²

ثانيا- مكونات السياسة الائتمانية:

تتكون سياسة الائتمانية من العوامل التالية:

1- تحديد المنطقة الجغرافية التي يخدمها البنك في مجال الائتمان:³

يجب على البنك عند قيامه برسم السياسة الائتمانية أن يحدد المنطقة التي يلي فيها طلبات الائتمان سواء كان ذلك للبنك ككل أو لفروعه المنتشرة، و يتوقف حجم المنطقة التي يغطيها النشاط الائتماني للبنك على مجموعة من العوامل منها: - حجم الموارد المالية المتاحة .
- درجة المنافسة التي يواجهها البنك.

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

² فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 125.

³ محمد كمال خيال الحمزاوي، "إقتصاديات الائتمان المصرفي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 238.

- حجم طلبات الائتمان .
- مدى قدرة البنك على الائتمان في التحكم الائتمان و الرقابة عليه.
- طبيعة المنطقة التي تعمل فيها إدارة الائتمان من ناحية شكل النشاط الاقتصادي الذي سمارس فيها و حاجة القطاعات إلى الائتمان.

2- تحديد أنواع الائتمان¹:

على إدارة البنك أن تقوم بتحديد أنواع القروض التي يتم منحها ، و تعود أهية تحديد أنواع الائتمان في السياسة الائتمانية إلى الارتباط الموجود بين نوع الائتمان و طبيعة نشاط المقترض من جهة و نوع الائتمان و طبيعة نشاط البنك من جهة أخرى ، و تسعى البنوك من خلال سياسته الائتمانية إلى التنوع في الائتمان التي تمنحها و ذلك لأن التنوع يعمل على التقليل من المخاطر الائتمانية لهذه البنوك.

3- تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك:

- لا يقدم الائتمان إلا بضمان شخصي أو عيني، فالضمان يقلل من حدة مخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان لا بد من تحديد نوع الضمانات التي يمكن قبولها و التي تتوقف على الظروف المحيطة.
- و هناك شروط يجب توفرها في الضمان لكي يكون الضمان مقبولا منها:
- سهولة التصرف بالضمان من قبل البنك عند تخلف العميل عن السداد.
- انخفاض مصاريف الاحتفاظ بالضمان.
- سهولة التنازل عن الضمان لصالح البنك.

4- الاستحقاق:

للائتمان أنواع من حيث تاريخ الاستحقاق، إذ تؤثر مدة منح الائتمان في سيولة البنك و في ربحيته. و بسبب التنوع فإن الائتمان يتباين في مدة استحقاقه بين ليلة واحدة و بين عدد من السنوات، و المعروف أنه كلما ازداد آجل الائتمان كلما زادت درجة المخاطرة المحيطة به و أيضا كلما زادت الربحية.

5- السقف الائتمانية:²

حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 200.

1

حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

2

تلتزم إدارة الائتمان عند منحها للإئتمان بالقواعد التي تحددها السلطات النقدية، وذلك حفاظا على الاقتصاد القومي، و عندما تصل إدارة الائتمان إلى الحد الأعلى المقرر لها، فإن طلبات العملاء تحول إلى البنوك الأخرى التي لم تصل بعد إلى الحد الأعلى للإئتمان المقرر لها أو تلجأ إدارة الائتمان إلى رفض طلب العميل، و في ذلك درجة من المخاطر و خسارة للعميل.

6- أسعار الفائدة و كلفة الخدمات الأخرى:

إدارة الائتمان تهتم كثيرا بسعر الفائدة فإذا كان سعر الفائدة منخفضا فإن هامش الربح المتاح للبنك لا يمكن أن يغطي تكاليفه و ضمان تحقيق الأرباح، و من جانب آخر فإن ارتفاع أسعار الفائدة لا تمكن إدارة الائتمان من ضمان تقديم الائتمان و بمقدار يكفي لتغطية تكاليفه و تحقيق الأرباح، و عادة ما تحدد أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي بحدودها العليا، لذلك على إدارة البنك التجاري أن تحدد المعايير التي في ضوئها تعمل إدارة الائتمان والتي يتم أيضا تحديد كلفة الخدمات الأخرى.

7- تحديد السلطات التقديرية لمنح القروض : من الأركان الرئيسية للسياسة الائتمانية للبنك تحدد السلطات

والصلاحيات المختصة في منح الائتمان المصرفي وفقا للمستويات الإدارية المختلفة التي تتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك، و يجب أن يكون هذا التحديد واضحا و متضمنا لحدود مختلف الصلاحيات الائتمانية حيث يتم تحديد حد معين للمبالغ التي يخول للمسؤولين سلطة الموافقة عليه في المستويات الإدارية المختلفة¹.

8- تحديد مستندات الإئتمان:²

¹ نفس مرجع، ص 202.

حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 203 .

نظرا لأن إدارة البنك التجاري تعمل بأموال الآخرين، لذلك و حفاظا على هذه الأموال فإن إدارة الائتمان التي تتخذ قرار منح الائتمان لا بد و أن تستند في قرارها على بعض المستندات الأصولية مثل:

- طلب منح الحصول على الائتمان .
- الحسابات الختامية للعميل (فرد أو شركة) خلال عدد من السنوات.
- التقارير السابقة للقروض التي منحت للعميل.
- وثائق التأمين على العميل أو الأصول المقدمة كضمان.
- عقد الشركة.
- الأوراق و المستندات الخاصة بالضمان.

9- الرقابة على الائتمان:

لكي تتأكد إدارة الائتمان من ان العميل استخدام الائتمان في القرض الذي حدد له وكذلك استمرارية جودة الائتمان، فإنه لا بد و أن تجري عملية متابعة للائتمان و عندما تشعر إدارة الائتمان أن الائتمان قد استخدم خارج إطار الغرض الذي منح من أجله، لا بد أن تكون هناك إجراءات عقابية خاصة، وكذلك لا بد أن تعتمد في استمرارية نشاطها على تصميم نظام للرقابة من خلال يتم متابعة الائتمان خوفا من قيام العميل باستخدام الائتمان خارج إطار الغرض الذي منح من أجله، و في هذه الحالة فإن نظام الرقابة يساعد إدارة الائتمان في اكتشاف ذلك.

10- مجالات الائتمان غير المسموح بتمويلها:¹

قد تتضمن سياسة الائتمان المجالات غير مسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات، و الحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات، أو قد تكون راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية، فقد تقرر إدارة الائتمان منع الائتمان في مجالات صناعات يحتمل تعرضها إلى أزمات أو صناعة الأسلحة أو السجائر.

نفس المرجع، ص 204.

1

المطلب الثاني: أسس و إجراءات منح الإئتمان.

أولاً- أسس منح الائتمان.

تتمثل أهم الأسس التي ينبغي على المحلل الائتماني توفيقها في قراره فيما يلي:

1- سيولة القروض : وتعني سرعة دوران القروض و إمكانية التصفية الذاتية للإئتمان و يتوقف ذلك

على قصر أجل استحقاق القرض، و تتحقق سيولة القروض في ثلاث حالات هي:¹

- القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية .

- القروض المضمونة بأوراق تجارية .

- القروض المضمونة بأوراق مالية .

فالقروض التي تم تقديدها لتمويل عمليات إنتاجية تعتبر ذات سيولة ذاتية لأن هذه القروض سوف يتم

الوفاء بها بمجرد انقضاء فترة الإنتاج و بيع السلع المنتجة، كذلك القروض المضمونة بأوراق تجارية مثل

الكمبيالات نجه ا تتمتع بالسيولة لأنه يمكن للبنك إعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي بشرط

مطابقتها للشروط التي يضعها هذا البنك بالإضافة إلى القروض المضمونة بأوراق مالية فيمكن للبنك بيعها

إذا تعذر على العميل السداد و بذلك يضمّن البنك استرجاع قيمة قروضه.

2- الربحية : و المقصود هنا ضرورة حصول البنك على فوائد و أرباح من القروض التي يقوم بمراجعتها و ذلك

لمواجهة كافة أعبائه و التزاماته الإدارية و تغطية حقوق أصحاب الموارد في البنك من عملاء و بنوك

ومؤسسات أخرى ، كما أن الربحية تمثل عنصر أمان بالنسبة لأصحاب حقوق الملكية في البنك كما تلعب دوراً

هاماً في تقويم الأداء العام للبنك و تصنيّفه محلياً و إقليمياً و دولياً .²

3- الأمان : و يقصد به ثقة البنك في استرداد الأموال المقترضة في الوقت المحدد لها و يأتي ذلك من حرصه

الشديد على توفر عامل السيولة في القرض كما أشرنا سابقاً و التأكد من توفر عوامل الجدارة الائتمانية في

المقترض و إلتزامه بسداد حقوق الآخرين بالإضافة إلى كفاءته في إدارة نشاطه.

عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 107

1

صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 310-311.

2

- 4- **التنوع** : و يقصد بالتنوع توزيع القروض على مختلف الصناعات و الأنشطة التجارية المتباينة و عدم إقتصارها على قطاع أو نشاط اقتصادي مماثل ، كما يقصد به عدم تركيز القروض على منطقة جغرافية معينة و توزيها على نطاق جغرافي واسع بالإضافة إلى عدم تركيزها على نوع معين من الضمانات لأن أية تقلبات طارئة في قيمة هذه الضمانات سوف تؤثر سلبيا على المركز المالي للبنك.
- ويهدف التنوع إلى توزيع المخاطر التي قد يواجهها البنك و التقابل من فرص تحققها جميعا في وقت واحد و توفير درجات أكبر من الأمان للبنك.
- 5- **الضمان** : يعتبر الضمان مكملا أساسيا لعنصري السيولة و الأمان في قرار منح الإئتمان كما يعتبر خط دفاع أخير يطره البنك للتأمين على بعض أنواع القروض التي تتسم بمخاطر مرتفعة و حالات عدم تأكد عالية.¹

ثانيا- إجراءات منح الإئتمان المصرفي :²

- 1- **دراسة طلبات الإئتمان** : يتقدم العميل بطلب للحصول على الإئتمان وفقا لنموذج معد من قبل البنك يحدد فيه الغرض من الإئتمان و فترته و جدول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد يغطيها طلب الإئتمان أو حتى القيام بزيارة شخصية من قبل موظفي إدارة القرض إلى مقر العميل .

- 2- **تحليل المركز المالي للعميل** : تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطالب الإئتمان في تحديد الملاءة المالية للعميل، وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الإئتمان أم لا.

- 3- **الاستفسار عن مقدم الطلب** : تستفسر إدارة الإئتمان عن السمعة التجارية للعميل إما من الأقسام الداخلية في البنك أو من خلال عقد اجتماعات مع العميل أو من خلال البنوك الأخرى و البنك المركزي، و شكل علاقته السابقة مع البنك أو مع بنوك أخرى، إذ تساعد نتائج على اتخاذ القرار السليم بشأن منح أو رفض الطلب.¹

صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 311.

1

حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 205-207

2

4-التفاوض مع العميل :بعد دراسة المعلومات عن طبيعة الائتمان تقدم إدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد و التي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان و طريقة سداد و الضمانات التي يحتاجها البنك و سعر الفائدة.

5-طلب الضمان التكميلي : في هذا الإجراء يقوم البنك بالطلب من العميل تقديم ضمانته و المستندات التي تثبت ملكية هذه الضمانات، بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات.

6-توقيع عقد الائتمان :قد يتفق الطرفان على شروط العقد وبنود التفاوض بينهما وقد لا يتفقان و إذا اتفقا يقومان بتوقيع عقد يضمن كافة الشروط.

7-صرف قيمة القرض :بعد توقيع عقد القرض بين البنك و العميل مقدم طلب الائتمان يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف العميل، حيث يكون من حق العميل سحب كل المبلغ أو جزءا منه.

8-سداد القرض ومتابعه: تحصيل الائتمان هي من أهم الإجراءات التي تهتم بها الإدارة الائتمان وفقا لجداول السداد المتفق عليها في عقد، ولضمان متابعة عملية السداد يجب فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة السندات الخاصة بالقرض.

خلاصة :

من خلال هذا الفصل يمكن إدراك الأهمية الكبيرة للإئتمان المصرفي فهي تشكل جزءا كبيرا من نشاطها و تلعب دورا هام في الاقتصاد ككل و لهذا وضعت طرق و أساليب لحمايتها من مخاطر التي قد تتعرض لها المصارف من خلال الكشف عن الأسباب و العراقيل التي يتعرض لها العميل و التي تؤدي إلى عجزه عن الوفاء بالإلتزامات اتجاه البنك و يقوم هذا الاخير بتحليل ودراسة لما يتعلق بالائتمان سواء من ناحية العميل أو البنك و اتخاذ مجمل الاجراءات الوقائية لحماية القرض و الحفاظ على مركزه المالي و قد استخلصة جملة من الاقتراحات أهمها:

1- يجب أن يقوم البنك بطلب وثائق و ضمانات كافية لتغطية مبلغ القرض.

2- إستعمال تقنيات لتقدير الخطر تكون ناجحة و متطورة.

3- تعزيز نظم الرقابة و المتابعة الجيدة و الكاملة للمشروع المقدم.

تمهيد :

إن المؤسسات البنكية تلعب دور الوسيط المالي في جمع الأموال من المودعين ومنحها على شكل قروض لأصحاب العجز في المال وذلك من أجل تحريك عجلة الإقتصاد، وهو دور مهم لها يهدف إلى تحقيق الربح وخلق المنافسة مما يؤدي بها إلى مواجهة مخاطر، ومن أهم مخاطرها مخاطر عدم السداد الناتج عن عدم استردادها للأموال المقرضة.

يتضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية للموضوع و المتمثلة في دور التحليل المالي في ترشيد قرار البنك والتي من خلالها نتعرف على أدوات التحليل المالي التي يعتمدها البنك الخارجي الجزائري BEA بمستغانم، و سنتطرق لذلك كمايلي:

المبحث الأول: الإطار العام للبنك الخارجي الجزائري BEA (104).

المبحث الثاني: دراسة القروض المقدمة من طرف البنك و مخاطرها.

المبحث الثالث: دراسة ملف منح قرض استثماري.

المبحث الأول: الإطار العام للبنك الخارجي الجزائري

المطلب الأول: أنواع البنوك في الجزائر¹

1- البنك المركزي :

أ- تعريفه:

نظرا للتطورات التي عرفها الجهاز المصرفي أصبح من الصعب إعطاء تعريف ثابت و لكن حاول البعض إعطاء تعريف له.

يرى سميث من خلال تركيزه على وظيفة الإصدار النقدي بأن المصرفية المركزية هي نظام مصرفي يتولى فيه بنك واحد إصدار الأوراق النقدية .

البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد و هو الذي يقف على قيمة النظام المصرفي.

ب- خصائص البنك المركزي :

- مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية آلي أصول نقدية.
 - يحتل صدارة الجهاز المصرفي و هو يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية .
 - مبدأ الوحدة أي وجود بنك مركزي واحد كما هو الحال لفرنسا و إنجلترا و الجزائر ، و هذا لا يمنع من وجود تعدد البنوك المركزية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.
- البنك المركزي هو غالبا مؤسسة عامة في معظم اقتصاديات العالم يهدف آلي خدمة المصلحة العامة و تنظيم النقود و الائتمان، و مرتبط ببحاجة المعاملات و السياسات النقدية.

ج- مهام البنك المركزي :

- البنوك المركزية في العصر الحديث تقوم بكل أو بعض الوظائف التالية:
- إصدار أوراق النقد القانوني تحت قيود معينة تتفق مع حاجة المعاملات
 - القيام بالخدمات المصرفية التي تطلبها الحكومة

أستاذ زريفي، محاضرة تحت عنوان أنواع البنوك في الجزائر، السنة الثانية ماستر تخصص بنوك و أسواق مالية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، 2016.

- تأدية الخدمات المصرفية وتقديم المساعدة للبنوك التجارية، و من ثم يطلق على البنك المركزي تأكيدا لهذه الوظيفة (بنك البنوك)
- مراقبة الائتمان كما و نوعا و توجيه و جهة تنفق و تقيد سياسة نقدية مرغوب فيها
- إدارة احتياجات البلد من المعاملات الأجنبية و مراقبة أحوال التجارة الخارجية بغرض المساهمة في تحقيق استقرار أسعار الصرف الأجنبي.

د- نشأة البنك المركزي الجزائري:

تأسس هذا البنك بالقانون رقم 62 / 144 بتاريخ 13 / 12 / 1962 و هو على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، رأس مال البنك هو ملك للدولة يتم تعيين كل من المحافظة و المدير العام، و كذا مجلس الإدارة مرسوم من رئيس الجمهورية و باقتراح من وزير الاقتصاد، و البنك لا يتعامل مع الأفراد و لا مع المنشآت بل المصارف و مع الدولة الممثلة بالخزينة العامة .

2- البنوك التجارية:¹

يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عملية الائتمان (للإقراض و الاقتراض)، إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائعهم و يتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو الأجل، كما يقدم لهم القروض، و تعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر .

يتم عادة تقسيم البنوك الجزائرية إلى بنك عمومية و خاصة (محلية و اجنبية) و بنوك مختلطة .

أ- بنوك العمومية :

1- البنك الوطني الجزائري B.N.A:

تأسس بالمرسوم رقم 178/66 الصادر في 13 / 06 / 1999 وهو أول البنوك الجزائرية بعد الإستقلال و حل محل البنوك الأجنبية برأسمال 20 مليون دينار جزائري و يمكن حصر أهم وظائفه فيما يلي:

أستاذ زريفي، مرجع سبق ذكره.

- تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القرض القصير و المتوسط الأجل و ضمان القروض كتسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف و التسليف على البضائع و الاعتمادات المستندية .
- منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا، مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى عام 1982، حيث أسس البنك الفلاحي للتنمية .
- يقوم بتمويل التجارة الخارجية بالإضافة آلي مساهمته في رأس مال عدد من البنوك التجارية .

2- القرض الشعبي الجزائري C.P.A:1

أنشئ بموجب مرسوم رقم 366/66 صادر في 1966/12/23 و الذي حل محل البنوك الأجنبية الشعبية و يبلغ رأسماله 15 مليون دينار جزائري و يقوم بالوظائف التالية :

- تقديم للحرفين و الفنادق، و قطاع السياحة و الصيد و التعاونيات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كذلك تقديم قروض لأصحاب المهن الحرة و قطاع الري و المياه.
- يقدم قروضا و سلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية، و تمويل مشتريات الدولة و الولاية و البلدية و الشركات الوطنية.
- يقوم بعملية البناء و التسيير من خلال قروض متوسطة و طويلة الأجل .
- تدعيم الصناعات المحلية.

3- البنك الجزائري الخارجي B.E.A:

أنشئ بموجب المرسوم رقم 67 - 204 بتاريخ 1967/10/01 على شكل مؤسسة وطنية حيث أنه يعمل وفقا للقانون التجاري، ففي الإطار الداخلي يقوم بما يلي :

- تمويل المؤسسات خاصة الشركات الكبرى في ميدان المحروقات .
- تمويل المؤسسات بالقروض اللازمة للتجهيز سواء كانت مباشرة مثل السحب على المكشوف و التسبيقات المباشرة أو غير المباشرة و تشمل القروض بالتوقيع و الاعتمادات المستندية و الكفالات.
- يمنع القروض الاستثمارية متوسطة الأجل .

أستاذ زريفي، مرجع سبق ذكره.

أما في الإطار الخارجي فيقوم بما يلي :

- ترقية علاقات الجزائر الخارجية من خلال الاستيراد و التصدير .
- تمويل التجارة الخارجية و توفير كل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة الخارجية.

4- بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R¹:

تأسس بالمرسوم رقم 82/ 206 في 1982/03/13 و بصفة عامة يقدم البنك القروض على الشكل التالي:

- قروض العمل و الخاصة باليد العاملة .
- قروض التمويل التي تخصص لتغطية التموين الفلاحي و تطوير الإنتاج الغذائي و الحيواني و الزراعي على المستوى الوطني و على مستوى الريف.
- قروض خاصة بالضمان الاجتماعي و الضرائب .

5- بنك التنمية المحلية B.D.L:

تأسس بالمرسوم رقم 85/85 في 1985/04/30 و هو منبثق عن القرض الشعبي الجزائري و يقوم بالوظائف

التالية:

- خدمة الهيئات المحلية على مستوى البلديات و الولايات .
- منح القروض القصيرة و المتوسطة الأجل لتمويل عمليات الاستيراد و التصدير .
- منح القروض المتوسطة و القصيرة الأجل إلى القطاع الخاص .

ب- البنوك المختلطة و الخاصة :

1- بنك الخارجي المختلط :

هذا البنك أنشئ في 1988/06/18 اشترك بين البنك الليبي الخارجي (50%) و أربع بنوك تجارية عمومية (50%) من رأس مال البنك الوطني الجزائري B.N.A و القرض الشعبي الجزائري C.P.A و بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R .

أستاذ زريفي، مرجع سبق ذكره.

2- بنك الأعمال الخاصة:

أنشئ هذا البنك في 1995/05/07 بمساعدة منظمة رأسمال الخاصة الوطنية الأجنبية و كنشاط أساسي له فهو يجمع الادخار، تمويل الاتفاق الدولي، مساندة و تقديم النصائح للمشاركين في الأعمال المنجزة أو قيد الإنجاز إضافة إلى بنوك أخرى .

3- بنك بركة الإسلامى:¹

بنك البركة أنشئ في 1990/12/06 مع مشاركة البركة الدولية التي مقرها في جدة المملكة العربية السعودية و بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R و قد كان رأس مال البنك المسجل 49% من طرف البركة و 51% من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و حسب القوانين بنك البركة له كنشاط أساسي تحقيق جميع العمليات البنكية حسب ما تدله الشريعة الإسلامية .

4- شركة البنك الجزائري :

و التي أخذت اعتمادها القانوني في 1999/10/28، و بدأت في النشاط الفعلي في 99/11/01 برأس مال قدره 100000000 دج و هي تقوم بأدوار مختلفة بحيث أنها تغطي المؤسسات المتوسطة بالقروض الطويلة الأجل مستقبلا، و لها خمس مقرات في التراب الوطني(حاسي مسعود، حيدرة، زرالدة، جيجل، الجزائر الوسطى) و هي تسعى آلي فتح مقرات جديدة و فرع آخر.

5- البنك الجزائري الدولي S.P.A:

أسس نظرا للترخيص رقم 1998/07/22 و مقره الاجتماعي كائن في الجزائر العاصمة تحت رأسمال اجتماعي قدره 100000000 دج، حيث يقوم بكل العمليات البنكية .

6- بنك الخليفة :

أسس نظرا للترخيص رقم 02/98 المؤرخ في 1998/03/25 تحت رأسمال اجتماعي يقدر ب 500.000.000 دج

7- البنك العربي المشترك:

أستاذ زريفي، مرجع سبق ذكره.

أسس نظرا للترخيص رقم 9/98 المؤرخ في 29/09/1998, تحت رأسمال اجتماعي يقدر ب 1.183.200.00 د ج .

المطلب الثاني : تعريف و وظائف البنك الخارجي الجزائري- وكالة مستغنام-

أولاً- تعريف البنك الخارجي الجزائري BEA:

لقد تأسس بنك الجزائر الخارجي في 01 أكتوبر 1967 وفقا للمرسوم 204-67 والذي يمثل الحلقة الأخيرة من الإجراءات التأسيسية على شكل مؤسسة وطنية هدفها الرئيسي تسهيل وتطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والمالية للجزائر مع الدول الأخرى وذلك في إطار التخطيط الوطني.

وقد خصص في البداية رأس مال يقدر بـ 20 مليون دينار جزائري مقدم من الدولة، ومنذ سنة 1970 كان يقوم بنك الجزائر الخارجي بفتح العمليات البنكية لأكبر المؤسسات الصناعية مع الخارج مثل سوناطراك، شركة النقل البحري.

تغير وضع بنك الجزائر الخارجي بعد إعادة تكوين المؤسسات الصناعية والتغيرات الكبيرة التي قامت بها السلطات العمومية في بداية الثمانينات حيث أصبح البنك شركة بالأسهم طبقا لأحكام قانون 01-88 الصادر في 17/01/1988 الذي ينص على استقلالية المؤسسات وأصبح رأس مال البنك في نفس السنة يقدر بمليار دينار جزائري (1000000000 دج)، ثم أصبح في مارس 1996 يقدر بـ 5600000000 دج.

وحسب نظامه أنشأ في الجزائر عدة فروع ووكالات، هدفها الأساسي هو تسريع وتسهيل العلاقات التجارية الخارجية، ويتعامل برأسمال 24500000000 دينار جزائري ويحتل المرتبة العاشرة إفريقيا، وذلك خلال سنة 2013.

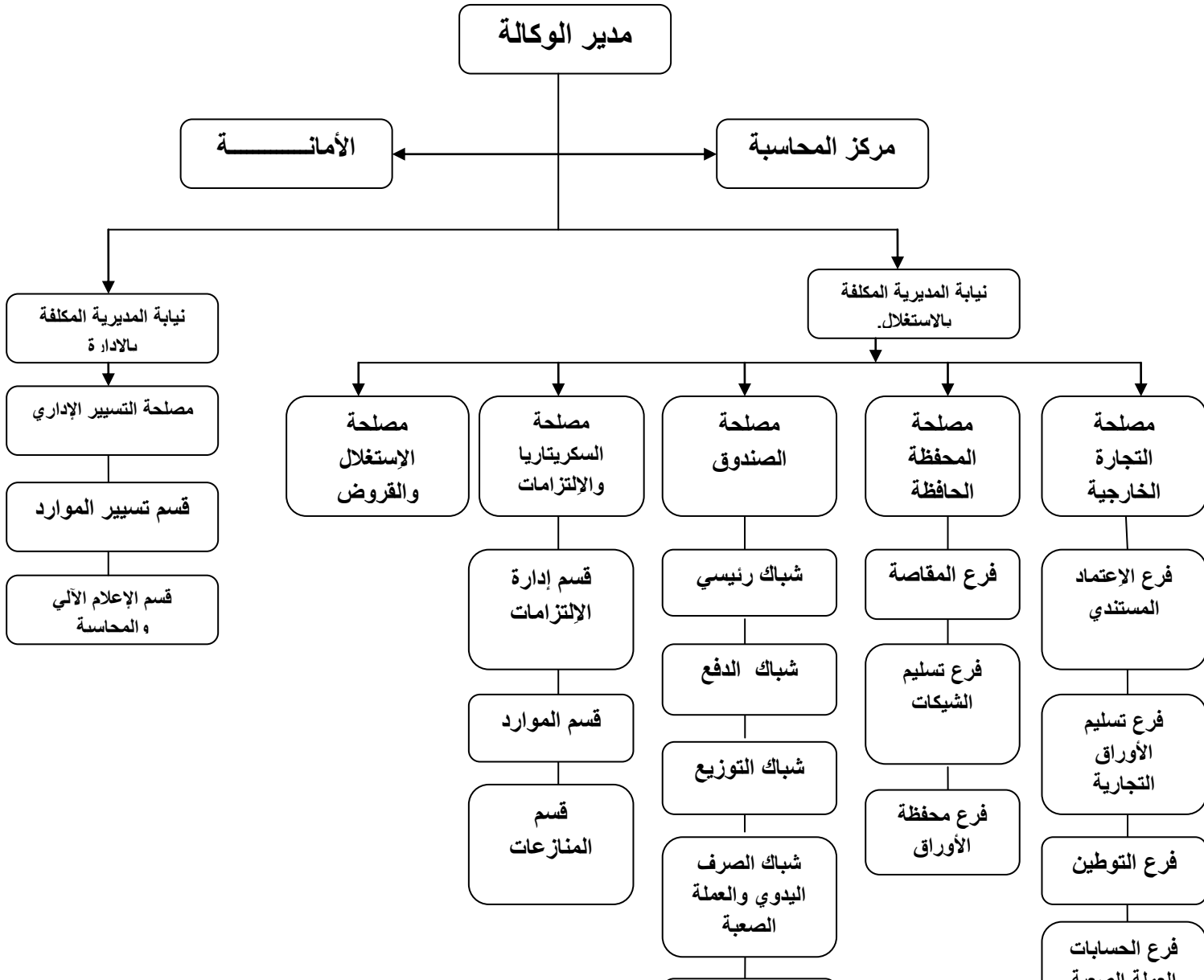
أما الآن فأصبح رأس مال البنك يقدر بـ 100000000000 دج، احتل البنك المرتبة الأولى في الجزائر، والمرتبة الرابعة في المغرب العربي، بينما في إفريقيا المرتبة الثانية عشر (12 إفريقيا).

ثانياً- وظائف بنك الجزائر الخارجي BEA:

إن أهم وظيفة لبنك الجزائر الخارجي تكمن في تسهيل تنمية مجالات اقتصادية واسعة بين الجزائر والخارج، كما يهدف إلى تحفيز وتشجيع تمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم، كما يمكن له التدخل في مختلف العمليات البنكية وذلك بـ:

- تمويل القطاعات العامة والخاصة عند قيامها بعقد صفقات مع المتعاملين الأجانب.
 - تقديم المعلومات الخاصة بإمكانية التمويل للمستوردين والمصدرين الجزائريين.
 - التدخل في الأسواق المالية الدولية لجمع الأموال وكذلك القروض الخارجية لتغطية مختلف الإستثمارات المشتركة بالعملة الصعبة مع الخارج.
 - إعطاء الموافقة لضمان العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والإقتصادية.
 - استقبال ودائع تحت الطلب أو الأجل.
- المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري- وكالة مستغنام-

الشكل رقم 3: الهيكل التنظيمي للوكالة



المصدر: البنك الخارجي وكالة مستغانم 104.

من خلال الشكل السابق سنتطرق إلى كل عنصر على حدا كالآتي:

- مدير الوكالة: يكون على رأس الهيكل التنظيمي للوكالة ومهمته إتخاذ القرارات اللازمة لسير الوكالة ويسهر على تنفيذها.

- نائب المدير: يتمثل دوره في مساعدة المدير في مهامه، ويدار هذا المنصب من طرف نائين، النائب الأول وهو المكلف بنيابة المديرية المكلفة بالإدارة والإشراف على مصالح المصلحة، أما النائب الثاني يدير نيابة المديرية المكلفة بالاستغلال وهو الذي يمكنه تعويض المدير أثناء غيابه.

- الأمانة العامة: تعمل على تنظيم الأعمال القانونية والإدارة مثل إستلام وتسليم البريد وتلقي الودائع.

- مركز المحاسبة: يقوم بمهام تطبيق النظام المحاسبي للبنك بتنظيم الميزانيات، وتضم الأعمال المحاسبية وضبطها وإعداد دفتر اليومية.

- نيابة المديرية المكلفة بالاستغلال: وتضم مصلحتين:

1- مصلحة الاستغلال والقروض: لهذه المصلحة دورا مهما في جلب الزبائن ومهامها تنحصر في النقاط التالية:

- شرح كفاءات العمل وتوجيه الزبائن.

- لاتصال بالمتعاملين وإشعارهم بكل العمليات الخاصة بحساباتهم.

- شرح وإعطاء معلومات عن النشاطات التي يقوم بها البنك.

2- مصلحة السكرتارية والالتزامات: وتشمل الفروع التالية:

- قسم إدارة الإلتزامات: مهمته متابعة الإلتزامات والتعهدات.
- قسم الموارد: مهمته توظيف الأموال.
- قسم المنازعات: مهمته النظر في المنازعات المالية من الناحية القانونية.

3- مصلحة الصندوق: تعمل البنوك على جمع أكبر عدد من الودائع بمختلف أشكالها، والتي تحصل عليها من الأفراد والمدخرين، وهذا بفتح حسابات لكل من يرغب في ذلك، وتقوم مصلحة الصندوق وفي هذا الإطار بدور مهم سواء تعلق الأمر باستقبال الودائع أو بتقديم الخدمات، حيث تقوم هذه المصلحة بأكبر قسط من العمليات البنكية، وتضم خمسة أقسام:

- شباك رئيسي.
- شباك الدفع.
- شباك التوزيع.
- شباك الصرف اليدوي والعملية الصعبة.
- شباك التحويلات.

4- مصلحة المحفظة أو الحافظة: وهي مصلحة تتكون من ثلاثة فروع وهي كالاتي:

- فرع المقاصة.
- فرع تسليم الشيكات.
- فرع محفظة الأوراق.

5- مصلحة التجارة الخارجية: وتحتوي هذه المصلحة على أربعة فروع كالاتي:

- فرع الإعتماد المستندي: ويخص بفتح إعتمادات مستندية لصالح المستوردين، حيث يشرف على تنظيم وترتيب الوثائق ومراقبة وتنفيذ المعاملات، وكذا الإتصال المباشر بالمعاملين الأجانب ويعتبر الوسيط بين المستورد والمصدر.

- فرع تسليم الأوراق التجارية: يقوم بالتأكد من الوثائق والمراقبة المستمرة لكل العمليات حتى إتمامها وإرسال الملفات إلى المصالح ومراجعتها من أجل تصنيفها.
- فرع التوطين: مهمة هذا القسم تنحصر في إتمام عمليات التوطين، وبعد التأكد من كل المعلومات المقدمة من طرف الزبون وكذا الوثائق المطلوبة في هذه العملية، كما يقوم بمراجعة هذه المعاملات بعد إتمامها نهائيا، فبعدما ينتهي كل من قسم الإعتمادات والتحصيلات من معاملاته يعيد الملفات إلى هذه المصلحة لتصنيفها وإدخالها إلى الأرشيف.
- فرع حساب العملة الصعبة: هذا القسم يتكفل بفتح حسابات خاصة للأشخاص الطبيعيين، وتستعمل لأغراض مختلفة حسب التزاماتهم الشخصية ما عدا تلك المتعلقة بتسديد قسمة الصفقة التجارية.
- نيابة المديرية المكلفة بالإدارة : تشمل هذه الأخيرة مصلحة تسيير الإدارة والتي بدورها تضم قسمين:
 - أ - قسم التسيير الإداري : تتلخص مهامه في توفير وسائل العمل كالألات والأجهزة.
 - ب - قسم الإعلام الآلي والمحاسبة: ويقوم بتسوية الفواتير يوميا وحساب قيمة الرسم على القيمة المضافة شهريا.

المبحث الثاني: دراسة القروض المقدمة من طرف البنك و مخاطرها

المطلب الأول : دراسة القروض المقدمة من طرف البنك.

أولاً- محتوى ملف القرض

بنك الجزائر الخارجي كغيره من البنوك يقوم بمنح القروض لعملائه , و يختلف محتوى ملف القرض من نوع الاخر , لذا سنقوم بإعطاء محتوى ملف نوعين من القروض المقدمة من طرف هذا البنك , الا و هما : قرض استثمار و قرض استغلال .

1-ملف طلب القرض استغلال:

- طلب خطي.

- الوضعية الحالية الجبائية و شبه جبائية

- السجل التجاري + البطاقة الجبائية .

- مخطط الخزينة.

- الوضعية المحاسبية الأخيرة.

- المخطط المالي الموحد

2-ملف طلب قرض استثمار:

-طلب خطي.

-الميزانيات الجبائية الثلاثة الأخيرة .

-مخطط الخزينة (المدخلات و المخرجات)

-مستخرج من جدول الضرائب.

-شهادة-CNAS+CASNOS+CACOBATH-

-فاتورة تقديرية للمواد المقتناة

-ضمان كل المخاطر الخاصة بالآلات

-الميزانية التقديرية لخمس سنوات.

ثانيا- دراسة ملفات القرض:

عند تقديم أي ملف قرض، فإن البنك يقوم بإعادة دراسة الملف و هذا حتى يتفادى التلاعب الذي قد تتعرض له الدراسة للملف من طرف الزبون نفسه. و تتمثل دراسة البنك في:

1- يقوم البنك بإجراء تحريات عن المقترض سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، فإذا كان طبيعيا يسأل عن سمعته مع البنوك الأخرى و هذا إن كان لديه ديون عالقة لم يسدها و أيضا علاقته مع الأشخاص، إذا كان ويفني بوعوده.

و يسألون أيضا عن عائلته و كذا مركزه في مجتمعه، وفي حالة ما إذا كان شخصا معنويا، التأكد من تاريخ الدخول في علاقاته مع البنك، مبلغ رأسمال و توزيعه، عنوانه الرئيسي، الوحدات الإنتاجية و كذا المشاريع المستقبلية له.

2- و بعد هذه التحريات، تتم دراسة القرض من حيث نوعه، شكله، تاريخ استحقاقه، و كذا المبلغ الممنوحة، كما يتم التأكد من احتواء الملف على كل الوثائق المطلوبة.

3- يقوم بعد ذلك بدراسة الضمانات المقدمة و كذا من خلال التأكد من صحة وجودها في أرض الواقع، و إذا لم تكن مرهونة بالبنك الأخر و التأكد من قيمتها و من رجوع ملكيتها بالكامل كما يجب أن يكون الضمان حقيقيا و أن تفوق قيمة الضمان مبلغ القرض بنسبة معينة .

4- و في النهاية تأتي مرحلة الدراسة المالية للمشروع التي يتم من خلالها دراسة الميزانية المالية، التوزيعات و النسب المالية الضرورية التي تبين مدى قدرة العميل على تسديد ديونه في موعد استحقاقه.

المطلب الثاني: مخاطر القروض المتوقعة و النسب المالية في البنك الخارجي الجزائري

أولاً- مخاطر القروض المتوقعة .

هناك مخاطر جبائية و شبه جبائية و الخطر الرئيسي هو خطر عدم التسديد .

- 1- الخطر الجبائي و شبه الجبائي: بصفة واضحة مثلاً لو اراد زبون ان يطلب قرض و لكن مصلحة الضرائب كانت تدين له بدين فان لها الحق او الاولوية في استرجاع دينه قبل البنك لذلك فان البنك قبل الموافقة على منح القرض تطلب من الزبون ان يأتي بورقة يثبت حالته او احضار جدول التسديد الجبائي او الشبه الجبائي.
- 2- خطر عدم التسديد: و ينتج عن الوضعية الصعبة و عدم القدرة على التسديد للمقترض و عدم قدرته بالدين و هذا ما يؤثر على البنك عدم قدرته على الاسترجاع الكلي او الجزئي التي يمنحها و بالتالي يترتب عنه خسائر مالية تؤدي احيانا الى افلاس البنك " البنك يفقد العائد المنتظر من التوظيف الذي لا يتحقق و ايضا على اصل المبلغ المقترض " .
- 3- خطر المنافسة: اي في حالة ما اذا اراد البنك ان يمол فيأخذ عنصر المنافسة بعين الاعتبار و لهذا يلجا البنك لأخذ الاجراءات اللازمة و المتمثلة في طلب الضمانات .

ثانيا- النسب المالية المستخدمة في البنك الخارجي الجزائري:

1- نسب توازن الهيكل التمويلي:

- التوازن المالي: **Equilibre Financier**

التوازن المالي = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة < 1

- إستقلالية المالية: **Indépendance Financiere**

تعبر عن كل وحدة نقدية من الأموال الدائمة كم يقابلها من الأموال الخاصة.

إستقلالية مالية = أموال الخاصة / أموال الدائمة < 1

- القدرة المالية: **Solvabilité Financiere**

القدرة المالية = أموال الخاصة الصافية / مجموع الديون < 1

2- نسب السيولة (النقدية):

- السيولة العامة: **Liquidité Générale**

السيولة العامة (نسبة التداول) = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل < 1

- السيولة الفورية: **Liquidité Immédiate**

السيولة الفورية (نسبة التداول السريعة) = قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل < 0,5

- الخزينة الصافية: **Trésorerie Nette**

الخزينة الصافية = رأس مال العامل الصافي - احتياجات رأس مال العامل

3- نسب النشاط:

معدل دوران المخزون = (المواد الأولية * 360) / مج المشتريات TTC

$$\text{مدة المتاحة للعملاء} = (\text{العملاء} * 360) / \text{مبيعات TTC}$$

$$\text{مدة المتاحة للموردين} = (\text{الموردين} * 360) / \text{المشتريات}$$

4- نسب الربحية:

$$\text{المرادوية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة} < 0,1$$

المطلب الثالث : دراسة تطبيقية للملف قرض استثماري .

لقد تطرقنا إلى الدراسة التي يجريها بنك الجزائر الخارجي التي يتم على أساسها منح القروض، ومن خلال هذه المعطيات المالية نقوم بدراسة الملف الاستثمار.

أولاً: غرض الائتمان.

طلب الائتمان ب 477.518 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل 85% من تكلفة الاستثمار و يهدف إلى تمويل عملية للوصول إلى وحدة صنع الآيس كريم بقيمة إجمالية 561,785 مليون دج.

تقع وحدة في مستغانم، منطقة أورولي " orolait " هي عبارة عن شركة مساهمة بين شريكين، مدير المسير هو أحد شركاء.

و بالتالي رقم الأعمال التجاري المتوقع تحقيقه في 2014 و يتوافق مع 407.000 مليون دج، ويسمح لجزء من الديون المستحقة للبنك.

جدول رقم 1: الضمانات

طبيعة	مبلغ (مليون دج)	تاريخ الإنشاء	تاريخ مصادرة
الأمن الفعلي: توفير 30% المواد الجانبية الرهن العقاري الصنف الأول للوحدة.	117.350 مليون دج 444.435 مليون دج		

المصدر: البنك الخارجي الجزائري BEA

جدول رقم 2 : النشاط

المواضيع	السنة 01	السنة 02	السنة 03	السنة 04	السنة 05	حالة الأرصدة في:
مبيعات السلع	907.500	952.875	1.000.519	1.050.545	1.103.072	السلع
الإنتاج المباع	0	0	0	0	0	مواد الأولية
الخدمات المقدمة	0	0	0	0	0	منتجات تامة الصنع
رقم الأعمال (HT)	907.500	952.875	1.000.519	1.050.545	1.103.072	التقدم في العمل
						المجموع: 0
حركة	31.600	32.500	33.500	33.700	33.700	شركات الأشغال العامة
حركة %	%3	%3	0	0	0	باقي تشغيل
						أسواق جديدة

المصدر: البنك الخارجي الجزائري BEA

نتيجة لتطورات سوق الجليد يعرف تحسن واضح و ثابت في حجم الإنتاج، و هو ما يمثل في المتوسط 30 مليون لتر في السنة، فضلا عن تنفيذ الوحدة في المنطقة و الإسم التجاري للعلاقة، و على الجزء السفلي من دراسة أعدها محاسب الموافقة و احترام السلطة دون أي صعوبة اختراق سوقا مربحا.

وبالتالي رأس المال و لمدة 5 سنوات قادمة إذا كان من الواضح أنه:

الجدول رقم 3 : رقم الأعمال و نتيجة المتوقعة لخمس سنوات

النتيجة	رقم الأعمال	السنوات
137.670	907.500	السنة الأولى
105.853	952.875	السنة الثانية
164.492	1000.519	السنة الثالثة
178.492	1050.545	السنة الرابعة
193.230	1103.072	السنة الخامسة

المصدر: البنك الخارجي الجزائري BEA

ثانيا : التحليل المالي للملف الإستثمار

1- تصنيف العقلاني للميزانية العمومية:

الجدول رقم 4: جانب الأصول للميزانية

2018	2017	2016	2015	2014	بنود الأصول
					أصول غير الملموسة
310 500	310 500	310 500	310 500	310 500	الأراضي
133 935	133 935	133 935	133 935	133 935	المباني
-	-	-	-	-	معدات و أدوات
117 350	117 350	117 350	117 350	117 350	معدات النقل
					منتجات و معدات تشغيل أخرى
561 785	561 785	561 785	561 785	561 785	إجمالي رأس المال الإجمالي
92 160	73 728	55 296	36 864	18 432	إجمالي الإستهلاك
469 625	488 057	506 489	524 921	543 353	صافي أصول الثابتة (1)
					المستحقات على الشركات
					المستحقات أكثر من سنة
0	0	0	0	0	قيم العقارات (2)
543 353	524 921	506 489	488 057	469 625	مجموع الأصول الثابتة (1)+(2)
72 835	146 616	165 048	468 080	584 237	رأس المال العامل الإيجابي
					السلع المعدات الموردة
					المواد و اللوازم
					منتجات تامة الصنع
0	0	0	0	0	القيمة الإجمالية للتشغيل
183 845	175 091	166 753	158 813	151 250	مطلبات أرصدة

45 961	43 773	41 688	39 703	37 813	العملاء
-	-	-	-	-	المطالبات الاستثمار
18 385	17 509	16 675	15 881	15 125	السلف للحساب
27 577	26 264	25 013	23 822	22 688	السلف لإستغلال
275 678	262 637	250 129	238 219	226 876	إجمالي المستحقات (4)
275 678	262 637	250 129	238 219	226 876	أصول الحالية للصندوق (3)+(4)
-	-	-	-	-	إحتياجات رأس المال العامل (-)
614 163	506 760	413 561	201 575	39 852	الحسابات المصرفية
-	-	-	-	-	الحسابات البريدية
614 163	506 760	413 561	201 575	39 825	المجموع التوافر (5)
889 931	769 397	663 690	439 794	266 728	أصول متداولة + التوافر (3)(4)(5)
		112 592		39 825	التدفق النقدي الإيجابي

المصدر: البنك الخارجي الجزائري BEA

الجدول رقم 5: جانب الخصوم للميزانية

2018	2017	2016	2015	2014	بنود الخصوم
1000	1000	1000	1000	1000	الصندوق الإجتماعي للموظفين
					إحتياطات
193 230	178 609	296 999	150 853	137 670	فائض إعادة التقييم
764 130	585 522	288 523	137 670	-	النتائج المهمة المعلقة
					الحكم المتعلق بالإحتياط
958 360	765 131	586 522	289 523	138 670	مجموع الأموال الخاصة
					مجموع القيم
958 360	765 131	586 522	289 523	138 670	صافي الأموال الخاصة (6)
95 502	191 006	286 510	382 014	477 518	القروض المصرفية
					القروض الإستثمار
					الديون المستحقة للمساهمين.
95 502	191 006	286 510	382 014	477 518	مجموع صندوق الإقراض (7)
1 053 862	956 137	873 032	671 537	616 188	صافي الأموال الدائمة (6)+(7)
					رأس المال السلي
45 961	43 773	41 688	39 703	37 813	الموردين / أوراق الدفع
					الفواتر المستحقة
45 961	43 773	41 688	39 703	37 813	مجموع الديون التجارية
27 577	26 264	25 013	23 822	22 688	الضرائب على الإستغلال
					الوكالات الإجتماعية
27 577	26 264	25 013	23 822	22 688	مجموع الدائنين
136 652	135 776	134 942	134 148	133 392	الديون الأخرى أقل من السنة
					الأرباح للتوزيع

210 190	205 813	201 643	197 673	193 893	الخصوم المتداولة للتمويل (8)
65 578	56 824	60 994	52 456	32 983	إحتياجات رأس المال العامل (+)
95 504	95 504	95 504	95 504		الأثار المالية النفقات المالية
95 504	95 504	95 504	95 504	0	مجموع الخصوم المالية
305 694	301 317	297 147	293 177	193 893	إجمالي الديون
518 659	411 256				النقدية السلبية

المصدر: البنك الخارجي الجزائري BEA

الجدول رقم 6: تحليل لبيانات الدخل

2018	2017	2016	2015	2014	المواضيع	
1 103 072	1 050 545	1 000 519	952 875	907 500	مبيعات السلع	+
					الإنتاج المباع	+
					الخدمات المقدمة	+
1 103 072	1 050 545	1 000 519	952 875	907 500	معدل دوران إجمالي	A
760 739	724 514	690 013	657 155	625 862	إنتاج المخزن	+
22 061	21 011	20 010	19 058	18 150	المواد و اللوازم المستهلكة	-
					الخدمات	-
782 800	745 525	710 023	676 213	644 012	إجمالي الإستهلاك	B
320 272	305 020	290 496	276 662	263 488	القيمة المضافة B- A	
-	-	-	-	-	المنتجات المتنوعة	+
31 112	29 631	28 220	26 876	25 596	تكاليف الموظفين	-
15 443	14 708	14 007	13 340	12 705	الضرائب و الرسوم	-
16 729	21 744	26 760	31 776	36 762	النفقات المالية	-
					مصاريف متنوعة	-
256 988	238 937	221 509	204 670	188 425	النتائج قبل الإهلاك و أحكام	
18 432	18 432	18 432	18 432	18 432	الإعتمادات المخصصة للإهلاك و أحكام	
238 556	220 505	203 077	186 238	169 993	نتيجة للعمليات	

					+ منتجات عدم التشغيل
					- النفقات عدم التشغيل
0	0	0	0	0	النتيجة خارج العمليات
238 556	220 505	203 077	186 238	169 993	الربح الإجمالي للسنة
45 326	41 896	38 585	35 385	32 293	ضريبة الدخل
193 230	178 609	164 492	150 853	137 700	النتيجة الصافية
211 662	197 041	182 924	169 285	156 132	إجمالي تدفقات النقدية

المصدر: البنك الخارجي الجزائري BEA

2- تحليل النسب الرئيسية:

الجدول رقم 7: تحليل النسب الرئيسية

النسب	الصيغ	السنة 1	السنة 2	السنة 4	السنة 5
التوازن المالي	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	1,13	1,28	1,96	2,24
السيولة العامة	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	1,38	2,26	2,55	2,91
إستقلالية المالية	أموال الخاصة / أموال الدائمة	0,23	0,43	0,80	0,91
القدرة المالية	أموال الخاصة الصافية / مجموع الديون	0,72	0,98	2,53	3,14
معدل دوران المخزون	(المواد الأولية * 360) / مج المشتريات	0	0	0	0
مدة المتاحة للعملاء	(العملاء * 360) / مبيعات TTC	15	16	15	15
مدة المتاحة للموردين	(الموردين * 360) / المشتريات TTC	1317	912	934	84
نسب الربحية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0,28	0,39	0,93	2,02
نسبة رأس مال العامل FR	(رأس مال العامل * 360) / رقم الأعمال	34	73	188	223
نسبة إحتياجات رأس المال العامل	(إحتياجات رأس المال العامل * 360) / رقم الأعمال	15	23	23	25

المصدر: البنك الخارجي الجزائري BEA

- نلاحظ نسبة السيولة العامة أكبر من الواحد هذا ما يدل على أن رأس المال العامل موجب .

- نسبة الاستقلالية المالية أصغر من الواحد و هذا ما يفسر أن المستثمر يعتمد على القروض أكثر من أموال الخاصة للمشروع.
- نلاحظ زيادة مستمرة في نسبة الربحية و هذا يعني أن مردودية إيجابية
- من خلال الجدول يظهر أن رأس مال العامل بإمكانه أن يمول الدورة الإستغلالية لمدة 34 و 37 يوم في السنة الأولى و الثانية على التوالي و أيضا 188 و 223 يوم في السنة الرابعة و الخامسة.

ثالثا- تحليل الهيكل المالي و النتائج:

إستنادا إلى الأرصدة التي قدمها إلينا بعلاقتنا نلاحظ مايلي:

- 1- الأموال الدائمة تمول إلى حد كبير صافي الأصول الثابتة على مر السنتين، و خلال هذه التجارب الخمس الأولى فإن أيضا الخلفية تحمل في واضح جانب إيجابية.
- 2- أصول الحالية بالإضافة إلى توافر و وضوح تغطية الديون قصيرة أجل 227 %
- 3- الإستقلال المالي الذي مازال ملموسا أو ديون طويلة الأجل تمثل % على الأموال الخاصة و ينخفض بعد 127

ذلك تدريجيا حتى تصل نسبة إلى 10% في العام الماضي .

- 4- القدرة المالية تتسم بإتجاه طفيف بالديون خلال السنوات الأولى.
- 5- النقدية المتطورة مواتية لهذا النشاط وبالتالي تقييم سليم على استرداد للجدول الزمني.

تحليل المخاطر :

بعد الاطلاع على الملف القرض و دراسة الجوانب التقنية و الاقتصادية للقرض و تحليل المالي للميزانية و تحليل دخل المؤسسة قرر البنك قبول الطلب و دخول بعلاقة جديدة مع مدير شركة للحصول على إستثمار بالقيمة

477.000 مليون دج، تمثل ما يعادل 85% من التكلفة الإجمالية للقروض في شراء مصنع الآيس كريم الذي يقع في منطقة أورولي مستغام.

و سوف تتطلب هذه العملية بنية مالية مفصلة على النحو التالي:

- الإئتمان المطلوب 447.518.000,00 دج

- مساهمة الشخصية 84.267.000,00 دج

رقم الأعمال المقدمة لعام 2014 بقيمة أعلى من المتوقع 900.000 مليون دج و النتيجة التي توصل إليها 137.670 مليون دج، أي بالنسبة 14 % من رقم الأعمال.

خلاصة:

انطلاقاً من دراسة لهذا الفصل نستنتج أن قرار منح القرض من طرف البنك الخارجي الجزائري BEA فإنما يتم عن طريق تسليط الضوء على الكثير من العناصر بصفة جيدة بغية الحصول على القرار السليم للنتائج و إن أي ملف قرض ينبغي أن يحتوي على العناصر من أجل دراسة بشكل كامل منها (وثائق محاسبية و جداول المالية).

كما أن التحليل المالي هو الأداة الجوهرية في عملية اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنك.

و تعتبر الضمانات المقدمة هي اجراءات متخذة من طرف البنك من أجل ضمان القرض و بالتالي فهو الذي يختار الضمانات التي ينبغي على الزبون الالتزام بها.

و أخيراً يمكننا القول أن عنصر أو خطر عدم التسديد هو الذي يتخوف منه البنك كونه عنصر مرن و يتخذ عدة أشكال و صور و في هذا الصدد يجتهد البنك الخارجي الجزائري BEA على محاربة هذا العنصر بكل الأساليب الممكن و ذلك من خلال قرضها للضمانات المتماشية مع هذا الخطر.

من أجل ضمان سير جيد للقرض بالإضافة إلى متابعة مستمرة لعمليات التسديد الدورية المحددة و المشروطة.

تمهيد :

إن استخدام التحليل المالي من طرف البنوك يحضى بأهمية لا يستهان بها خاصة في تحديد المركز المالي للمؤسسات أو المشاريع و الحكم على وضعيتها المالية من خلال مختلف الوثائق المقدمة و على وجه الخصوص الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج.

ويعتمد البنك على تحليل ميزانية المؤسسة و كذا جدول حسابات النتائج الذي يظهر إيراداتها ونفقاتها و بالأخص النتائج التي حققتها من خلال نشاطها من أجل منح القروض. إلا أن أهمية هذه الوثائق المحاسبية تزداد في منح قروض كون أن وضعية المؤسسة تعكس إمكانية وفائها في تسديد هذه القروض ، وعلى ذلك يتم تحليل وضعية المؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية مركزا على بعض النسب، خاصة التمويل الذاتي و نسبة المديونية و القدرة على السداد.

وهذا ما يظهر أهمية التحليل المالي و لذلك ارتأينا تخصيص هذا الفصل لدراسة هذا الجانب فقسمناه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي

المبحث الثاني: اجراءات التحليل المالي

المبحث الثالث: أساليب التحليل المالي

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التحليل المالي

إن القيام بأي مشروع يستوجب التعرف على الإمكانيات المالية للمؤسسة أو صاحب المشروع، ولا ريب أن الوسيلة في ذلك هي استعمال تقنيات التسيير و المتمثلة في أساليب التحليل المالي.

و استخدام أدوات التحليل المالي ينتج عنه اكتشاف نواحي القوة و الضعف في المركز المالي، و ذلك لإبراز الأهمية النسبية لمختلف عناصر البيانات المالية، و إظهار السياسة المالية و إيجاد العلاقة المناسبة بين هذه العناصر التي توضح المركز الحقيقي للمؤسسة و إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي و أنواعه

تنوعت و تعددت التعاريف حول التحليل المالي شأنه شأن الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات و نذكر بعض منها :

أولاً- مفهوم التحليل المالي :

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن "عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات و في تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر و كذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو التشغيلية) و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل".¹

بعبارة أخرى إن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة و فهمها في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها و الأسس التي تم في ضوءها القياس المحاسبي و التوصيل المحاسبي.²

التحليل المالي هو مجموعة الطرق التي تمكننا من تقدير الوضعية المالية الماضية و الحالية، و تساعدنا على اتخاذ قرارات التسيير المناسبة و التقييم للمؤسسة و يعرف أيضا على أنه عبارة عن الطرق التي تسمح بتقييم الوضعية المالية الماضية

عبد الحليم كراجه و أصحابه، "الادارة و التحليل المالي"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 141.

1

² صادق الحسني، "التحليل المالي و المحاسبي"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1997، ص 83.

و الحالية التي تساعد على اتخاذ قرارات التسيير المنسجمة وتقييم المؤسسة، فهدفه التشخيص الكامل للسياسة المالية المتبعة من المؤسسة في السنوات المالية الأخيرة.¹

و يصنف التحليل المالي كعلم له قواعد و معايير و أسس تهتم بتجميع البيانات و المعلومات الخاصة بالقوائم المالية و تبويبها ثم اخضاعها الى دراسة تفصيلية دقيقة، بهدف إيجاد الروابط فيما بينها، فمثلا بين الاصول المتداولة التي تمثل السيولة و بين الخصوم المتداولة التي تشكل الالتزامات قصيرة الأجل، و العلاقة بين حقوق المساهمين و الالتزامات طويلة الأجل، ثم تفسر النتائج متوصل إليها و اكتشاف نقاط الضعف و القوة و وضع الحلول و التوصيات اللازمة.²

و يمكن إعطاءه تعريف آخر بأن التحليل المالي³ :

- هو وسيلة يتمكن من خلالها تحويل البيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالي إلى شكل يمكن استخدامه مرشدا لتقييم المركز المالي و المركز النقدي.
- هو عملية فحص القوائم المالية المنشورة من قبل شركة ما بهدف تقديم معلومات تفيد لتحديد مدى تقدم الشركة و خلال فترة الدراسة و التنبؤ المستقبلي نتيجة أعمالها.

ثانيا- أنواع التحليل المالي:

يمكن النظر إلى التحليل المالي بإعتباره أنواع متعددة يكمل بعضها الآخر و هذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا على أسس مختلفة أهمها:

1- من حيث جهة القائمة بالتحليل:

أ- التحليل المالي الخارجي: هو الذي يتم بواسطة أطراف خارجة عن المؤسسة لخدمة أهدافها أو لخدمة الجهات الراغبة باجراء التحليل المالي و قد يكون هذا التحليل شاملا لجوانب متعددة أو يتعلق بجزء معين ليحقق هدف معين، كالتحليل المالي الذي تقوم به البنوك و غرف التجارة و الصناعة.¹

¹ محمد مطر، "التحليل المالي و الائتماني"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 3.

² فهمي مصطفى الشيخ، "التحليل المالي"، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008، ص 01.

³ محمد عقل مفلح، "الإدارة المالية و التحليل المالي"، طبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص 232.

ب- التحليل المالي الداخلي: فهو الذي يتم من قبل موظف أو مجموعة موظفون أو إدارة من داخل المؤسسة أو بواسطة طرف خارجي متخصص، و هذا التحليل بدوره قد يكون شاملا و قد يكون جزئيا لنشاط معين.²

2- من حيث طبيعة البيانات و المعلومات:

أ- التحليل المالي و التحليل المحاسبي: اذا اقتصر التحليل على البيانات المحاسبية المنشورة عن فترة أو فترات مالية متعددة أطلق عليها التحليل المحاسبي، أما اذا شملت كافة أنواع البيانات المحاسبية و غير المحاسبية المنشورة و غير المنشورة فنسميها بالتحليل المالي.³

ب- مصادر الحصول على البيانات و المعلومات: فهناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة و قد تكون أعدت في الخارج باعتبارها معايير قطاعية أو ما شابه ذلك.

ج- مدى تدقيق البيانات من عدمه: فتقسم البيانات إلى بيانات تم تدقيقها وأخرى لم يتم تدقيقها.

د - مدى نشر البيانات من عدمه: فتقسم البيانات إلى: بيانات منشورة و بيانات غير منشورة.

3- من حيث البعد الزمني:

أ- التحليل الرأسي أو التوزيع النسبي: وهو تحليل كل قائمة مالية وحدها كقائمة التكاليف، قائمة الدخل... الخ، أي تحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية الى اجمالي القائمة نفسها عن طريق مقارنتها ببعضها بعض و هذه المقارنة تساعد على معرفة أهمية النسبة لكل عنصر و اكتشاف العلاقات التي تربط بينهما.

ب- التحليل الأفقي: يهتم هذا نوع بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية و في زمن متغير بمعنى متابعة حركة زيادة أو نقصان عبر فترة زمنية لكل عنصر.⁴

1. صادق الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 157.

1

² وليد ناجي حيالي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، منشورات العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 28

3. صادق الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 177.

3

وليد ناجي حيالي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

4

و يأخذ في الحسبان مجموعة من القوائم المالية لعدد من السنوات بعد أن نختار إحدى السنوات سنة أساس و غالبا تكون السنة الأولى.¹

4- من حيث الفترة التي يغطيها التحليل:²

أ- التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون تحليل رأسيا أو أفقيا لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة يستفاد منه في قياس قدرات و إنجازات المؤسسة في الأجل القصير و في معظم أحيان تغطي التزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات في الأجل القصير لذلك يسمى بتحليل السيولة.

ب- التحليل طويل الأجل: يركز على تحليل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل و إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل بما في ذلك القدرة على رفع فوائد و أقساط الديون عند استحقاقها.

5- من حيث الهدف من التحليل:

- تحليل لتقوم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- تحليل لتقوم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- تحليل لتقوم ربحية المؤسسة.
- تحليل لتقوم الأداء التشغيلي للمؤسسة.
- تحليل لتقوم التناسق في الهيكل التمويلي العام و مجالات استخداماته.

6- من حيث المدى الذي يغطيه التحليل:³

صادق الحسيني، نفس المرجع، ص 200.

1

وليد ناجي حياي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

2

نفس مرجع، ص 31

3

أ- التحليل الشامل: يشمل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات لتقييم نشاط المؤسسة.

ب- التحليل المالي الجزئي: يغطي جزءاً من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر.

المطلب الثاني : أهمية و أهداف التحليل المالي.

أولاً- أهمية التحليل المالي:¹

تتبع أهمية التحليل المالي من إعتباره أحد مجالات المعرفة الإجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحقيق المراقبة الجيدة على إستخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالمشروع.

ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل في ما يلي:

1- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي لمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في إتخاذ القرارات الرشيدة.

2- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الإقتصادية لإقامة المشاريع، وتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الإنحرافات المحتملة.

3- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الإقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي إتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الإحتمالات المختلفة..

فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 03

4- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، و تشغيلها من ناحية أخرى.

5- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة.

6- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

7- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

ثانيا- أهداف التحليل المالي:¹

تستخدم المؤسسة التحليل المالي من أجل تحقيق عدة أهداف أهمها مايلي:

-الرقابة : معرفة درجة أداء المؤسسة من خلال التقارير المالية التي تعدها في السابق، و من ثم إمكانية إعداد برنامج للمستقبل يخص السياسات المالية التي تتبعها في عدة دورات من نشاطها، و كذلك القيام بالدراسات التفصيلية للبيانات المالية الخاصة بها، و بالتالي اكتشاف الإيجابيات و السلبيات في السياسة المالية المطبقة خلال فترة معينة، و على أثر ذلك يتم الاتفاق على الاستمرار في تطبيقها اذا كانت نتائجها جيدة أو تعديلها أو تغييرها اذا كانت النتائج سلبية.

-اتخاذ القرارات المالية : تتمثل القرارات المالية في قراري الاستثمار و مصادر التمويل، فالأول يعني اختيار المشاريع المناسبة للاستثمارات، بينما القرار الثاني فهو إيجاد مصادر كافية لتمويل المشاريع، و من أهمها رأس مال المؤسسة الخاصة و كذلك القروض.

و يصب المحلل اهتمامه نحو دراسة هيكل الأصول و قدرة المؤسسة على الاقتراض و التسديد، و تطور شروط التمويل سواء ذاتيا أو عن طريق الاقتراض و يستطيع المحلل تسيير هيكل الأصول في فترة معينة . و منه فان وضع أي برنامج متوازن من طرف مجلس الإدارة يصعب تحقيقه اذا كانت وضعية الانطلاق مختلفة.

- إعلام الغير : يؤدي ذلك إلى تحاليل مالية تبعا لسياستها المالية اتجاه السوق المالية، هذه التحاليل يتضمنها تقارير مجلس الإدارة و غالبا ما تتصف سياسة المؤسسة تجاه متعاملها بالحذر.

بصورة عامة يمكن الكشف عن حقيقة المركز المالي، و ذلك بتوفير بيانات محاسبية و مالية التي تستخلص منها النتائج المعبرة عن المركز المالي، و بالتالي التخطيط للسياسات المالية .

¹ ناصر دادي عدون، "تحليل المالي"، دار البعث، قسنطينة، 1988، ص 11

المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

إن التحليل المالي بأشكاله المختلفة يمر بخطوات متعددة وتزداد أهمية و تفصيلا من قطاع إلى آخر و من نوع إلى نوع آخر و حسب الهدف من التحليل، ليس من ضروري أن يمر كل من أنواع التحليل المالي بجميع الخطوات.

أولا-خطوات التحليل المالي:

1- التأكد من وجود اجراءات التكاليف:خطاب تكليف هو خطوة أولية و ضرورية، ولكن يختلف الوضع بين إذا كان محلل المالي داخليا أو خارجيا و لا بد أن تكون اختصاصاته و حقوقه واضحة و محددة.¹

2- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل: يختلف الهدف من التحليل المالي من حالة إلى أخرى، يجب تحديد الهدف الذي ينبغي الوصول اليه و يرتبط به تحديد الوسائل و الأساليب و الأدوات التي سيختارها المحلل المالي لتحقيق هدف المطلوب تحقيقه.²

3- تحديد نطاق التحليل المالي:بعد تعرف المحلل المالي على الخطوات السابقة يجب تحديد نطاق عمله اذا كان يشمل المؤسسة أو ادارة معينة أو مقارنة بين مؤسستين من نفس القطاع، و كذلك تحديد الزمن طويل أو قصير الأجل و مدى مقدارها.¹

صادق الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 137.

1

وليد ناجي حياي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

2

4- تحديد المدخلات اللازمة لعملية التحليل المالي: يتم تحديد المدخلات اللازمة لعملية التحليل المالي و نتائجه ترتبط بعناصر مهمة متعددة أهمها:

أ- مدى سلامة المدخلات و كفايتها و ملاءمتها.

ب- مدى سلامة تشغيل هذه المدخلات و كفاءتها.

5- التحقق من مدى تطبيق الفروض المنطقية والمبادئ العلمية في كل مراحل العمل المحاسبي:

"عملية التحليل المالي تركز على قضايا متعددة أهمها القوائم المالية باعتبارها أهم المدخلات اللازمة، فكلما كانت القوائم المالية سليمة و معبرة و صادقة كلما كانت نتائج التحليل المالي سليمة".²

6- اعادة تبويب القوائم المالية:

في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.³

7- اختيار الأساليب و الأدوات الملائمة و المناسبة: في حقيقة الأمر المحلل المالي ليس حرا في اختيار الأسلوب الملائم إنما المعلومة المتاحة و حجمها و مدى توفر المعايير و الهدف المطلوب من التحليل هم من محددات التي تؤثر على اختيار الأسلوب مناسب بالإضافة إلى التأهيل العلمي و العملي للمحلل المالي.

1 صادق الحسيني، نفس مرجع، ص 139.

2 صادق الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 140.

3 وليد ناجي الخيالي، مرجع سابق ذكره، ص 25.

8- اعداد خطة العمل و البرنامج: يجب وضع خطة شاملة تغطي كل عناصرها في ظل توفير كل مقومات نجاحها بأعلى كفاءة ممكنة .

9- تنفيذ الخطة والبرنامج ثم الرقابة على التنفيذ: بعد وضع الخطة لبلوغ هدف المحدد يتابع التنفيذ أولاً بأول و يتأكد من مطابقة التنفيذ للخطة و معرفة انحرافات ثم دراسة مسبباتها لإتخاذ القرار الملائم.

10- الاستنتاج وكتابة التقرير: هي آخر خطوة تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي في محاييد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

ثانياً- الجهات المستفيدة منه:¹

الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقه و من الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالاً واسعاً :

1- المستثمرون : يهتم المستثمرون في الدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم و مدى مناسبة عوائدها الحالية و المستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها , لذلك يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل على معلومات عن مايلي :

أ - أداء المؤسسة على المدى القصير و الطويل وقدرتها على الاستمرار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات

ب - الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن .

ت - سياسة توزيع الأرباح المتبعة و مدى ثباتها.

ث - الهيكل المالي للمؤسسة و نقاط الضعف فيه .

ج - نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بالمؤسسات الأخرى المشابهة بالنشاط و كذلك أداء الصناعة التي تنتمي لها .

¹ وليد ناجي الحيايلى، مرجع سابق ذكره، ص 27.

2- إدارة المؤسسة : يستعمل التحليل المالي من قبل المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة لتحقيق الغايات التالية:

- أ - تقييم ربحية المؤسسة و العوائد المحققة على الاستثمار .
- ب - تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة .
- ت - مقارنة أداء المؤسسة مع المؤسسات المشابهة (بالحجم و النشاط) وأيضاً المقارنة مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة .
- ث - تقييم كفاءة إدارة الموجودات .
- ج - تشخيص المشكلات الحالية
- ح - التخطيط للمستقبل

3- سمسرة الأوراق المالية : تهدف هذه الفئة من التحليل المالي إلى التعرف على مايلي :

أ- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة الأمر الذي يساعد في وضع تسعير مناسب لهذه الأسهم.

ب- أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرصة استثمارية جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء .

4-الدائنون : يقومون الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقعة أن تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء

باللتزاماتها عندما تستحق هذه الالتمامات , ويتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على العناصر التالية :

أ- السيولة في المؤسسة

ب- هيكل المؤسسة المالي والمصادر الرئيسية للأموال و استخدامها .

ج- تعرف قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح باعتبارها احد الموارد للوفاء بالديون

د- السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة الاحتياجات المالية.

5- المصالح الحكومية : يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى و لأسباب ضريبية بالدرجة الثانية و غايات إحصائية .

6- المؤسسات المختصة بالتحليل : تقوم هذه المؤسسات بالتحليل المالي إما بمبادرة منها أو بناءً على تكليف من إحدى المؤسسات المهمة بأمر المؤسسة , وتقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أجر معين .

المبحث الثاني: إجراءات التحليل المالي

المطلب الأول: محددات التحليل المالي.¹

بالرغم من أهمية التحليل المالي وقدرته على المساعدة في التعرف على المركز للمنشأة ومدى كفاءة عمليات المنشأة المختلفة وعلى القدرة الاستثمارية لديها إلا أن هناك كثير من المحددات للتحليل المالي التي يتعين على المحلل بذل الجهود اللازمة للتغلب عليها وهي التالي:

- تركيز اهتمام المحلل بجانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة .
- درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب .
- كمية و نوعية المعلومات المتاحة ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل .

محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص6.

- دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاستهلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها.
- مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية إذ أن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج.
- اختصار البيانات المالية في القوائم المالية مما يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.
- غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد البيانات المالية وبشكل خاص حول تقييم الصناعة والاستهلاك والانتقال من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر.
- تحميل الميزانيات بشكل يصعب معه على المحلل التعرف على مدى استعماله مثل توقيت الشركة للحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة واستعماله لغرضه المحدد بعد ذلك (أي بعد أن يكون قد ظهر أثره في الموجودات المتداولة عند إعداد الحسابات الختامية).
- موقع الشركة ونوعها.
- عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط ال توسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي و استخداماته

أولاً-معايير التحليل المالي:¹

1- المعايير المطلقة (المنطقية):

وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي والتي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المنشأة ونوع الصناعة والظروف السائدة وتعتبر من اضعف المعايير المستخدمة من الأمثلة عليها المعايير المستخدمة في قياس السيولة مثل نسبة التداول^{1.2} ونسبة السيولة السريعة^{1.1}.

عبد الحليم كراجه و أصحابه،مرجع سبق ذكره، ص 145

2- معيار الصناعة :

ويتم التوصل الى هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات والمؤسسات تنتمي الى صناعة واحدة خلال فترة زمنية واحدة ويعتبر هذا المعيار من اكثر المعايير استعمالا وحتى انه يمكن استعمال هذا المعيار بنجاح وان تكون نتائجه مقنعة ومناسبة لا بد ان تتوافر فيه الخصائص التالية:

- ان تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة .
 - ان تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم واحد .
 - ان تكون الشركات موضوع الدراسة في منطقة جغرافية معينة .
 - ان تستخدم الشركات موضوع الدراسة نفس النظم المحاسبية .
- وكما لهذا المعيار صعوبات في استخدامه تتمثل فيما يلي:
- صعوبة تصنيف الصناعات لاختلاف أنشطتها .
 - اختلاف الظروف والحجم والمستوى التكنولوجي وطرق الإنتاج لدى الشركات .
 - اختلاف الأساليب والنظم المحاسبية بين الشركات .
 - الاختلاف في الموقع الجغرافي .
 - الاختلاف بمصادر التمويل فمنها من يعتمد على الاقتراض ومنها من يعتمد على أموال الملكية ومنها من يجمع بين النوعية .

3- المعيار الاتجاهي (التاريخي):

وهي نسبة معدلات خاصة بالشركات في الماضي وتستخدم في الحكم عن مستوى الشركات في الحاضر والمستقبل بالمقارنة بين النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي وعلى ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الانحرافات والحكم على مستوى الأداء لهذه الشركات فمثلا لو افترضنا ان نسب المديونية الحالية 1.3 في حين أنها كانت في الماضي 1.2 اذ هناك انحراف بين النسبتين مما يدعو المحلل إلى التساؤل والبحث عن أسباب هذا الانحراف وهل هو انحراف سلبي او ايجابي ويمكن احتسابه من خلال المتوسط الحسابي لمجموعة النسب لدى شركة واحدة سنوات ويمكن استعماله في الحالات التالية :

- أ- في حالة عدم توفر معايير أخرى بديلة مثل المعايير النمطية او الصناعية .
- ب- عدم وجود صناعات أخرى مشابهة من اجل المقارنة بينها.

ج- صعوبة التعرف على اتجاه أداء الشركة على مدى الزمن .

4- المعيار المخطط أو المستهدف أو المعيار الوضعي :

نسبة أو رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الإدارة لاستخدامه في قياس أنشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلا وذلك خلال فترة زمنية محددة. ومن الأمثلة عليها النسب التي يضعها البنك المركزي ويطلب من البنوك الالتزام بها مثل نسبة القروض إلى الودائع وغيرها من النسب الأخرى.
ثانيا - استخداماتها¹

أ- أن تركيب النسب يهدف إلى تقويم مدى ايجابية التغيرات أو سلباتها التي تطرأ على جانب معين كهيكل التمويل، كما يمكن استخدامها في تقويم السياسات التي تتبعها الإدارات و الأقسام.

ب- ان هذه النسب تنقسم إلى نوعين:

1- له مواصفات أو خصائص عامة لتقويم السياسات المالية للمؤسسة و الهيكل التمويلي.

2- يتم تركيبه لمراقبة تطورات معينة، لهذا فان مكوناتها عبارة عن النسب البسيطة و العناصر الأكثر ارتباطا و فعالية و تأثيرا في الهيكل المالي .

ج- الهدف من تركيب هذه النسبة هو استخدامها كأداة لمعاونة الادارة العلمية و يجب أن تكون ملائمة لظروف المؤسسة من ناحية الكم و النوع و خصائصها.

د- استعمال المعيار كأداة للمقارنة مع النسب الفعلية مما يظهر الانحراف عن المعيار.

المطلب الثالث: استعمال التحليل المالي.

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسة موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها ,هذا و يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها² :

1- التحليل الائتماني :

صادق الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 249

²مفلح محمد عقل، "مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي، 2006، ص 234

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين)، وتقييمها واتخاذ قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً على نتيجة هذا التقييم.

و يهدف إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المقرض.

2- التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات و السندات المختلفة و لهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم و كفاءة عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات و حسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها و الاستثمارات في مختلف المجالات

3- تحليل الاندماج و الشراء:

ينتج عن الاندماج و الشراء تكوين و حدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر و زوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحدهما.

وفي حالة رغبة شركة بشراء شركة أخرى , تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم , فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها , كما تقدر الأداء المستقبلي لها . وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم و الحكم على مدى مناسبته .

4- تحليل تقييم الأداء :

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة و كفاءتها في إدارة موجوداتها و توازنها المالي و سيولتها و الاتجاهات التي تتخذها للنمو و كذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى

تعمل في نفس المجال و في مجالات أخرى و من الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة و المستثمرين و المقرضين... الخ.¹

5- التخطيط :

تعتبر عملية التخطيط أمراً ضرورياً لكل مؤسسة و ذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع و خدمات، و تتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها و هنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق و تقدير الأداء المتوقع .

المبحث الثالث: أساليب التحليل المالي في منح القروض المصرفية

المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام النسب المالية .

مفلح محمد عقل، مرجع سابق ذكره، ص 234.

1

يعتبر التحليل المالي بالنسب مرادفاً إلى حد ما لأسلوب التحليل الرأسي، إذ تتم فيه مقارنة الأرقام في القوائم للفترة المالية نفسها. بحيث فيه تتم مقارنة حسابات أو بنود القوائم المالية التي تربطها سببية ببعضها، وتكون حصيلة هذه المقارنة نسبة مالية، وبموجب علاقات السببية هذه يمكن اشتقاق عدد كبير من النسب المالية، تمكن المحللين الماليين من استخدامها كمؤشرات في تقييم أداء الشركات وأوجه نشاطها المختلفة.

أولاً- أسس التحليل المالي بالنسب:¹

عند استخدام التحليل المالي بالنسب لا بد من وضع مجموعة من الضوابط أو الأسس التي يجب إتباعها: وهذه الأسس هي:

أ- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:

إن النسب المالية عديدة ومتشابكة ولا بد من حسن إختيار النسبة التي تلائم الهدف المطلوب في التحليل المالي والتي تزود المحلل المالي بالمعلومات المطلوبة، وقد تكون النسبة أحيانا مضللة فعلى سبيل المثال نسبة التداول النمطية هي 2.1 ولو كانت نسبة التداول في المنشأة أكثر كأن تكون 3.1، لقلت أنها نسبة جيدة ولو إرتفعت 4.1 لقلنا أنها ممتازة. ولكن هذه النسبة مضللة في الحقيقة، حيث أن إرتفاع النسبة يؤدي إلى زيادة السيولة في المشروع ويكون هذا على حساب الربحية حيث أنه يجب أن لا ننسى أن هدف الإدارة المالية الأول هو تعظيم الربحية.

ب- تركيب النسب بطريقة منطقية: ويجب توافر الأسس التالية في تركيب النسب.

- 1- أن تكون النسب منطقية وعلاقة الأرقام مع بعضها منطقية كنسبة الربح إلى أموال الملكية.
- 2- يجب أن تعكس النسبة علاقة تطبيقية بين بسط النسبة ومقامها، كنسبة صافي ربح العمليات إلى صافي المبيعات حيث أن الربح يتولد أساسا من المبيعات.
- 3- أن تفيد النسبة المستخرجة في تحليل العلاقة مع مؤشرات إقتصادية أخرى. كنسبة معدل العائد على الأموال المستثمرة في علاقته مع كلفة الإقتراض حيث أن الأموال المقترضة ستوجه أساسا للإستثمار، فإذا كان معدل العائد على الإستثمار أعلى من كلفة التمويل (الإقتراض) فلا بأس من الإقتراض.

¹خالد وهيب الراوي، "التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 57.

4- إعداد النسب بإستخدام قيم مناسبة ومعدة على أسس مشتركة.

ج- التفسير السليم للنسب المالية:

- نجاح المحلل المالي في الحكم على منشأة ما مرهون بما يلي:
- المعلومات المتوفرة لديه و إمكانية تحليلها.
- مدى اهتمامه بالمنشأة.
- الأخطاء والعيوب المحاسبية في المنشأة وكيفية معالجتها.

ثانيا- أنواع النسب المالية:

هناك العديد من النسب المالية التي يمكن استخدامها في التحليل المالي و لسهولة الدراسة سوف نقسم النسب المالية إلى فئات و هذه الفئات هي :¹

أ - نسب الرفع المالي:

تقيس مجموعة نسب الرفع المالي مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها , ويهتم الملاك و المقرضون بهذه المجموعة من النسب لأن زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد تؤدي على تحقيق المشروع لحجم كبير من الإيرادات إلا أنها في نفس الوقت تؤدي على ازدياد درجة الخطر التي قد تتعرض لها المؤسسة لأن الفشل في الوفاء بالفوائد المستحقة أو أقساط القروض في الموعد المحدد قد تعرض المؤسسة للإفلاس .

أما إدارة المشروع فتهتم بنسب الاقتراض لأنها تحدد قدرة المؤسسة على الحصول على أموال إضافية² .

وتتضمن هذه المجموعة نسبتين هما :

خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

1

² محمد صالح الحناوي، مهال فريد مصطفى، "التحليل المالي لمشروعات الأعمال"، 2008، ص 63 .

1- نسبة الاقتراض: يقاس الرفع المالي عادة بنسبة الاقتراض إلى إجمالي الأصول وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الاقتراض} = \text{إجمالي القروض} / \text{إجمالي الأصول}$$

و مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها نجد أن انخفاض النسبة السابقة يشير إلى انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون و الملاك , أما ارتفاعها فيشير إلى صعوبة الحصول على قروض إضافية .

2- معدل تغطية الفائدة : تقيس هذه النسبة عدد المرات التي يمكن بها تغطية الفوائد المستحقة على القروض من الإيرادات المتحققة قبل الفائدة و الضريبة، وتعطى النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل تغطية الفائدة} = \text{الربح قبل الضريبة} / \text{الفوائد}$$

و تقيس هذه النسبة مدى توفر نقدية كافية لدفع الفوائد حيث أن الفوائد تمثل أعباء ثابتة يلتزم المشروع بدفعها بصرف النظر عن الإيرادات التي يستطيع أن يحققها لذلك فإن هذا المعدل يعتبر من المؤشرات الهامة سواء للمقرضين أو الملاك أو غدارة المنشأة لأنه يحدد المدى الذي يمكن أن ينخفض إليه الدخل المتاح لسداد الفوائد قبل أن تواجه خطورة التوقف عن السداد .

ب- نسب السيولة:

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة و يهتم مقرضوا الأموال قصيرة الأجل بهذه النسب بصفة خاصة و ذلك إلى جانب اهتمام كل من الإدارة و الملاك , و هذه المجموعة تتضمن النسب التالية :¹

1- نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول : الأصول المتداولة هي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في المدى القصير أما الالتزامات الجارية فهي تلك الالتزامات التي يجب سدادها في فترة زمنية قصيرة نسبياً . ويعرف الفرق بينهما بصافي رأس المال العامل و الذي يقيس حجم النقدية المتاحة (أو شبه النقدية) و الذي يمكن للمنشأة أن تلجأ إليه، و تعطى النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول} = \text{صافي رأس المال العامل} / \text{إجمالي الأصول}$$

1 خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 60

2- نسبة التداول: هي النسبة التي تشير إلى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها المتداولة .

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتشير هذه النسبة إلى أن الأصول المتداولة للشركة محل الدراسة تزيد عن خصومه المتداولة.

3- نسبة السيولة السريعة : تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة في المؤسسة و يرجع ذلك إلى أنه عادة ما تواجه المنشأة بعض الصعوبات عند قيامها بتصرف المخزن بل وربما تكون المشاكل النقدية في المؤسسة ناتجة عن فشل الشركة في بيع المخزون بقيمة مناسبة . وتعطى هذه النسبة بالعلاقة :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

4- نسبة النقدية: وهي النسبة التي تهتم بأكثر أصول المؤسسة سيولة و عي النقدية و ذلك في علاقتها بالتزامات

المنشأة قصيرة الأجل , وتعطى بالعلاقة :

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الخصوم}}$$

ج- نسب الكفاءة :

يهتم المحلل المالي بهذه المجموعة من النسب للحكم على مدى كفاءة المنشأة في استخدام أصولها , وتضم هذه المجموعة النسب التالية :¹

1- نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول: تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام الأصول في تحقيق المبيعات حيث أن ارتفاع هذه النسبة يعني أن المنشأة تعمل قريباً من مستوى الطاقة الكاملة مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر . وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 46

1

2- نسبة المبيعات إلى صافي رأس المال العامل : ترجع أهمية هذه النسبة إلى سهولة قياس صافي رأس المال العامل بدقة هذا بالإضافة إلى إمكانية تعديل حجم صافي رأس المال العامل بسرعة ليتلاءم مع التغيرات في المبيعات ، وتعطى النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المبيعات إلى صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

3- معدل دوران المخزون : في حين يعتقد البعض أن ارتفاع معدل الدوران يعتبر دليلاً قوياً على كفاءة الأداء إلا أن ارتفاع هذه النسبة قد يرجع إلى صغر حجم المخزون السلعي مما يعرض المشروع بعض الصعوبات المرتبطة بعدم القدرة على تحقيق المبيعات المناسبة¹ و تعطى النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{المخزون}}$$

4- متوسط فترة التحصيل : وهي النسبة التي تقيس مدى سرعة العملاء في سداد مستحقاتهم للمشروع و قد يكون انخفاض النسبة دليلاً على كفاءة إدارة التحصيل و نشاطها و لكنه أيضا يدل على إتباع سياسية إئتمانية متشددة .

د - نسب الربحية :

تضم هذه المجموعة النسب التالية:²

1- هامش صافي الربح : تساعد هذه النسبة على معرفة النسبة من المبيعات التي تتحول إلى أرباح صافية ، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{الأرباح القابلة للتوزيع}}{\text{المبيعات}}$$

2- معدل العائد على إجمالي الأصول :

تشير هذه النسبة إلى نسبة الدخل المتحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في المنشأة ، و تعطى النسبة بالعلاقة التالية

$$\text{معدل العائد على إجمالي الأصول} = \frac{\text{الأرباح القابلة للتوزيع}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

محمد صالح الخناوي، نبال فريد مصطفى، مرجع سابق ذكره، ص 70.

1

خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

2

3- معدل العائد على حقوق الملكية :

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{لأرباح القابلة للتوزيع} / \text{أموال الملكية}$$

المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازنات المالية.

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل والخزينة.

أولاً- رأس المال العامل:

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة الى لا يمكن تحويلها إلى سيولة إلا بعد فترة زمنية طويلة، لذلك يستوجب تمويلها من الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسد في فترة زمنية قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل الى سيولة في فترة زمنية قصيرة. وهذا ما نعني به التوازن المالي.¹

1- مفهوم رأس المال العامل (FR) :

رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها هامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمن استمرار توازن هيكلها المالي.²

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 44-45.

² الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي"، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 67.

و يمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية:

*من أعلى الميزانية : يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة و يحسب بالطريقة

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أموال الدائمة} - \text{أصول الثابتة}$$

التالية:

*من أسفل الميزانية : يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون و يحسب كما يلي

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{د.ق.أ}$$

2-أنواع رأس المال العامل وطرق حسابه: هناك أربع أنواع من رأس المال العامل وهي:¹

أ- رأس المال العامل الصافي:

يعرف رأس المال الصافي على أنه تلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما

يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية

الدائمة.

وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة و الديون القصيرة الأجل.

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة}$$

ب- رأس المال العامل الخاص :

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء

المتبقي من الأموال الدائمة و المتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون

الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، و يتم حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

¹ ناصر داددي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

و بتعويض الأموال الخاصة ب (الخصوم - مجموع الديون) و الأموال الثابتة ب (الأصول - الأصول المتداولة) نحصل على رأس المال العامل من أسفل الميزانية، و يعتبر رأس المال الخاص أداة للتحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{أصول متداولة} - \text{مجموع الديون}$$

ج- رأس المال العامل الأجنبي:

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة.

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{إجمالي الديون}$$

د- رأس المال العامل الإجمالي:

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، و التي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة.

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

أو

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول} - \text{الأصول الثابتة}$$

ومن العلاقة السابقة:

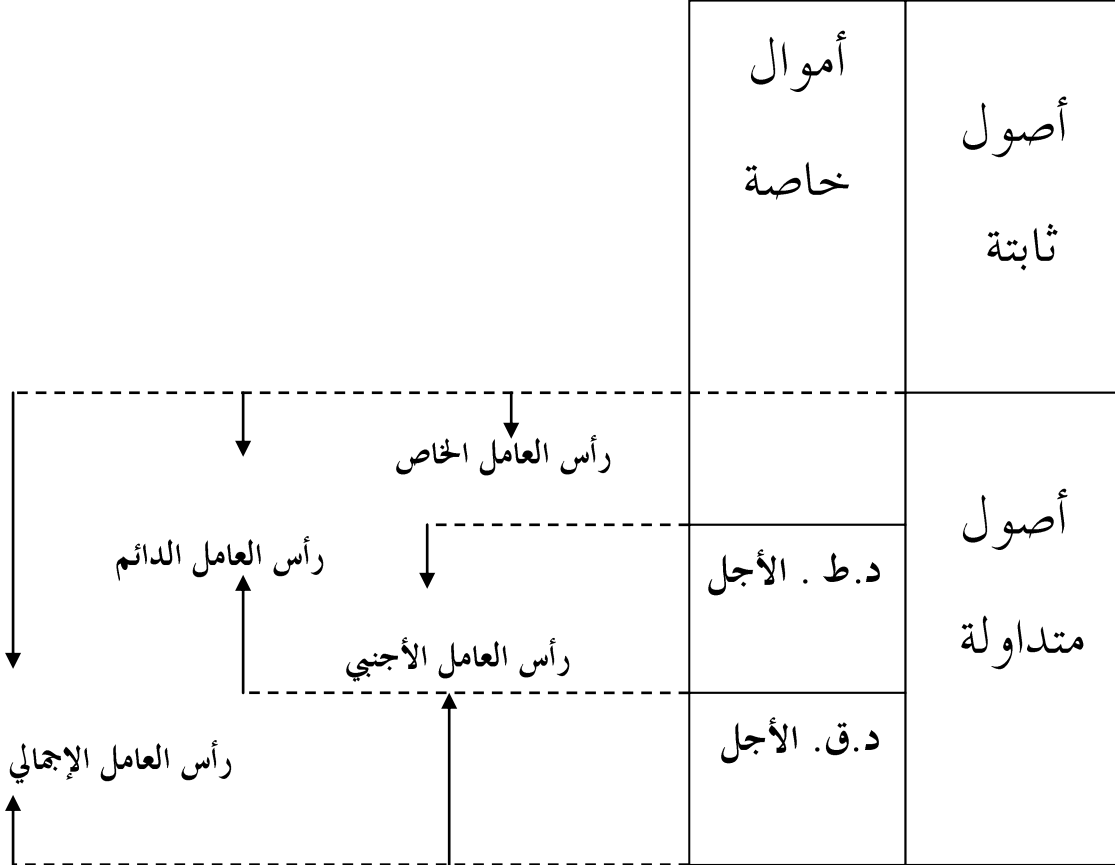
$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

$$= \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

وبالتالي فإن: رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الصافي - الديون القصيرة الأجل

من خلال ما سبق يمكن تمثيل مختلف أنواع رأس المال العامل في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (01): أنواع رأسمال العامل



المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1988، ص 48.

3- الحالات الممكنة لرأسمال العامل الصافي :

يختلف حجم رأسمال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها والقطاع الذي ينتمي إليه فيكون في الغالب أقل حجماً في المؤسسة التجارية عن المؤسسة الصناعية نظراً لسرعة دوران المخزون في الأولى وبطئها في الثانية كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف المؤثرات عليه. وبصفة عامة هناك ثلاثة حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي:¹

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

أ- رأس المال العامل الصافي موجب $FR > 0$:

يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هنا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض 68 مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في هيكل المالي للمؤسسة.

ب- رأس المال العامل الصافي معدوم $FR = 0$:

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل وترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

ج- رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$:

في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ثانيا- احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل مؤشر للتقييم مكمل لرأس المال العامل لا يمكن الاستغناء عنه الآن رأس المال العامل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي وخاصة عند دراسة تصوره لأن الارتفاع رأس مال العامل من سنة إلى أخرى لمؤسسة مالا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الاحتياج منه.

1 - مفهوم احتياجات رأسمال العامل :

يرتبط الاحتياج من رأس المال العامل ارتباطا شديدا بدوره الاستغلال، لذا يصعب إدراك مفهومه إلا باستعراض هذه الأخيرة، تتمثل دورة الاستغلال في الفترة الزمنية التي تنحصر بين لحظة عملية شراء المواد الضرورية لسير النشاط ولحظته تحصيل المؤسسة نقدا ما لها من حقوق على عملائها وأثناء هذه الفترة تقوم المؤسسة بمجموعة من

الأنشط هي: التخزين، الإنتاج، البيع، الفترة الزمنية المنحصرة بين لحظة الشراء و لحظة التحصيل النقدي تمثل احتياج التمويل أو احتياج الاستغلال الذي قد يطول أو يقصر وهذا حسب طبيعة نشاط المؤسسة.¹

يتمثل احتياج رأس المال العامل (BFR) في الجزء من احتياج التمويل الناجم عن الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة (المخزون والقيم المحققة) غير مغطى بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) و يضم هذا الاحتياج رأس

المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE) ، النوع الأول مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة أي يرتبط مباشرة بالنشاط العادي، أما النوع الثاني فهو استثنائي غير متكرر لا يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة

و بعلاقة رياضية يمكن التعبير عن الاحتياج من رأس المال العامل كما يلي:

$$\text{احتياج رأس المال العامل (BFR)} = \text{احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFRE)} +$$

$$\text{احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE)}$$

2- خصائص الاحتياجات رأس المال العامل:²

إن قيمة احتياجات رأس المال العامل غير ثابتة لأنها ناتجة عن حركة المخزون وحركة الحقوق من جهة وحركة الديون قصيرة الأجل من جهة أخرى

كما قلنا سابقا احتياجات رأس المال العامل يتكون من مصاريف وموارد الدورة فاستخدامات الدورة هي عبارة عن مجموع الاحتياجات التي تحتاجها المؤسسة في الدورة الإنتاجية حيث ترتبط هذه الاحتياجات بسرعة دوران بعض عناصر الأصول المتداولة والمتمثلة في:

- سرعة دوران المخزون.

- مصاريف المخزون.

¹ حنفي عبد الغفار، "الإدارة المالية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989، ص 120 .

² حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 121.

- مصاريف القيم القابلة للتحقيق.

- تحليل مكونات المخزون.

إن الاستمرارية في احتياجات رأس المال العامل يعبر عن تطور مؤشر نشاط المؤسسة المتمثلة في رقم الأعمال وحجم الإنتاج.

3- طرق حساب رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل من خلال طريقتين: طريقة دراسة الميزانية و طريقة رأس المال العامل المعياري أو كما يسميها البعض طريقة الخبراء المحاسبين بفرنسا.

أ- طريقة دراسة الميزانية:

في هذه الطريقة يتمثل احتياج رأس مال العامل في الفرق بين الأصول المتداولة عدا الخزينة والديون قصيرة الأجل عدا السلفات المصرفية.¹

نلاحظ أن الخزينة لم تؤخذ بعين الاعتبار، وهذا لعدم الإمكان اعتبارها احتياجا للدورة، وكذلك السلفات المصرفية وهذا لطبيعتها، لأنها في الغالب تكون في شكل ديون سائلة لفترة قصيرة جدا تمنح المؤسسة في آخر الدورة للتسوية.

$$\text{إحتياج رأس المال العامل} = \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

$$\text{إ ر م ع} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم محققة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

إذا كان الفرق موجبا يدل على أن احتياجات التمويل لم تغط كلية بموارد الدورة بالتالي فالمؤسسة بحاجة الى رأس مال عامل للتمويل احتياجا، أما في حالة الفرق السالب فهذا يعني أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد

¹ ناصر دادوي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 25 .

الدورة وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة الى موارد التمويل بل يجب على المؤسسة أن تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها.¹

ب - طريقة رأس مال العامل المعياري:

وضعت هذه الطريقة من طرف خبراء المحاسبة بفرنسا تسمى أيضا بالطريقة المعيارية، حيث نقدم هذه الطريقة نتائج أدق من نتائج طريقة دراسة الميزانية والأساس الذي تبني عليه هذه الطريقة هو وجود فوارق زمنية بين التدفقات الداخلية و التدفقات الخارجية من النقدية وليس كل تدفق له علاقة مع عناصر احتياج رأس مال العامل، وتمثل هذه العناصر بصفة عامة في البضاعة، المواد الأولية ، المنتجات التامة، المنتجات نصف مصنعة، العملاء وأوراق القبض، الموردون وأوراق الدفع.

ثالثا- الخزينة:

1- تعريف الخزينة :

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال، و تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.²

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قسمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة، و قد ينتج عن هذا تبعيات سلبية، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة واكتفت

¹ حنفي عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 132 .

² ناصر دادى عدون، مرجع سبق ذكره، ص 51 .

المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلاً، حيث توفق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضت أجلها.

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{القروض المصرفية}$$

فمفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة، إذ أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافاً إليها القروض المصرفية، ويمكن للخزينة أن تساوي القيم الجاهزة وهنا في حالة أن المؤسسة لا تحتاج إلى القروض المصرفية للحفاظ على توازن المالي.

2- الحالات الممكنة للخزينة:¹

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي:

1- الخزينة الصفرية: تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازناً مالياً، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، لكن لا بد من أخذ الحذر وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجات المستقبلية.

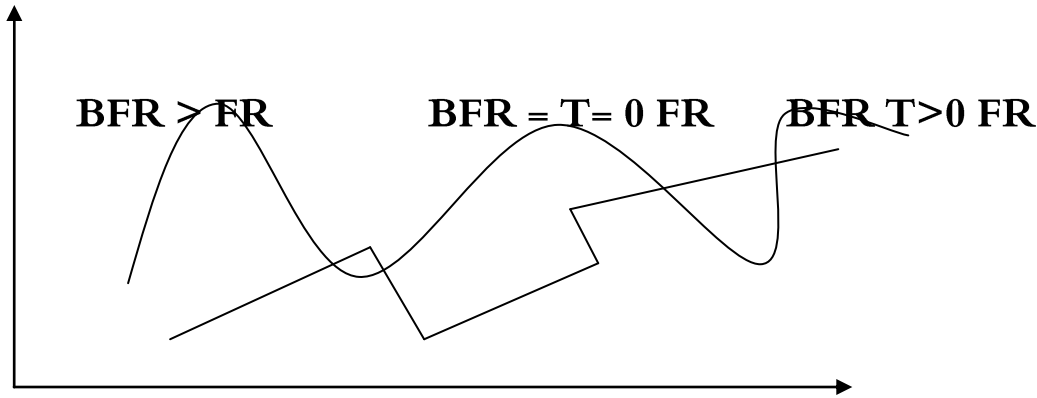
2- الخزينة الموجبة: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس مال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس مال العامل، و يظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

3- الخزينة السالبة:

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

¹ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 52.

الشكل رقم (02): الحالات الممكنة للخرينة المبلغ



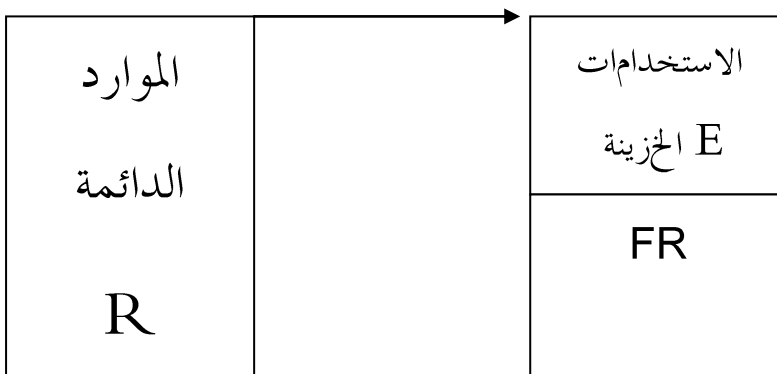
المصدر: الياس بن ساسي يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 86

4- شروط التوازن المالي:

لكي يتحقق التوازن المالي داخل المؤسسة لابد من تحقق الشروط التالية:¹

الشرط الأول: يجب أن يكون رأس المال العامل موجب، و يتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل، و المتمثلة في رأس المال و الديون المتوسطة و الطويلة الأجل.

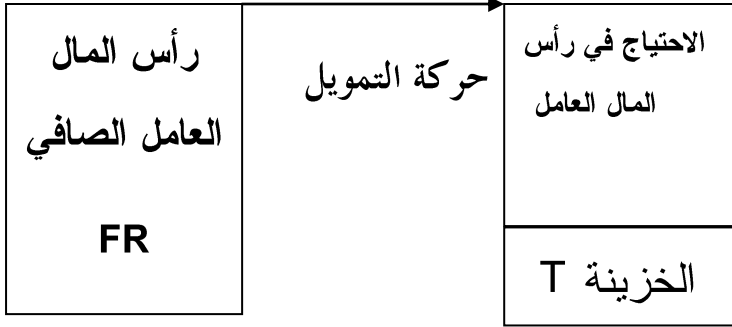
$$FR > 0 \implies R > E$$



الشرط الثاني: يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل أي أن:

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

$FR > BFR$ ، إذ لا يكفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب، أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.



الشرط الثالث: خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين وذلك تتمكن المؤسسة من تغطية الموارد المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

$$T > 0 \implies E > R$$



رابعاً- الإجراءات المختلفة من أجل إعادة التوازن: كما سبقت الإشارة إليه فإنه يحدث اختلال في التوازن المالي عندما تكون احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل الصافي، وبالتالي تكون الخزينة سالبة، ومن أجل إعادة التوازن المالي لابد من القيام بأخذ الإجراءات التالية أو كليهما:¹

1) الرفع من رأس المال العامل:

يتم ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات أهمها:

¹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

- الرفع في الأموال الخاصة: كلما قامت المؤسسة برفع رأس مالها سواء عن طريق الأرباح، أو عن طريق كسب أسهم جديدة كلها أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة رأس المال العامل.
- التنازل عن بعض الاستثمارات: إن مثل هذا الإجراء من شأنه أنه ينخفض من الأصول الثابتة لدى المؤسسة وهذا ما يزيد من قيمة رأس المال العامل.
- الرفع في محصنات الإهتلاكات و المؤونات: إن رفع في محصنات الإهتلاكات يؤدي إلى تخفيض القيمة الكلية للإستثمارات، وبالتالي الأصول الثابتة، من جهة أخرى تؤدي الزيادة في الإهتلاكات إلى زيادة حجم الأموال الخاصة، وهذا ما سيؤدي إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.
- الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل: يؤدي الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل إلى الزيادة في الأموال الدائمة وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل .

2) تخفيض احتياجات رأس المال العامل:

- من أجل التخفيض من احتياجات رأس المال العامل لابد من القيام بإحدى الإجراءات التالية :
- التخفيض من كمية المخزونات: وذلك بالعمل من أجل الزيادة في سرعة دورانها من أجل تحويلها إلى سيولة، وبالتالي تغطية احتياجات الدورة.
- التخفيض من الحقوق: تعاني أغلب المؤسسات من عدم انفعالية في تحصيل حقوقها، والتي تعود إلى تأخر الكبير في الدفع من قبل الزبائن، وبالتالي لابد على المؤسسة من إعادة النظر في سياسة تحصيل حقوقها في آجالها.
- الرفع من ديون الموردين: يجب على المؤسسة السعي من أجل تحصيل موارد أكبر لفترة أصول، فذلك يوفر لها الوقت من أجل استرجاع حقوقها و تحويل مخزونات إلى سيولة.

خلاصة:

من خلال دراستي لهذه الفصل نجد أن توازن الميزانية المالية مبني على أساس التعديلات التي نقوم بها من أجل الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ، ومنه نستنتج أنه كلما كانت التعديلات دقيقة كلما كانت الميزانية المالية متوازنة.

كما أن مؤشرات التوازن المالي لها وزنها في وظيفة التسيير المالي للمؤسسة، لأنها تعتبر وسيلة كفيلة تمد بمعلومات قيمة لعمليات الرقابة و التخطيط وتعتبر من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي في الكشف عن نقاط القوة و الضعف في المؤسسة.

المراجع

*المراجع باللغة العربية:

أولاً- الكتب:

- 1- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي"، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- 2- حسن الحسيني فلاح، مؤيد عبد الرحمان الدوري، "إدارة البنوك"، دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، 2008.
- 3- حمزة محمود الزبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني"، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
- 4- حنفي عبد الغفار، "الإدارة المالية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989.
- 5- خالد وهيب الراوي، "التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2000 .
- 6- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، "إدارة البنوك"، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1996.
- 7- شاد العصار، رياض الحلبي، " النقود و البنوك"، دار صفاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
- 8- صادق راشد الشمري، "إدارة العمليات المصرفية"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2014.
- 9- صادق الحسيني، "التحليل المالي و المحاسبي"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1997.
- 10- عبد المنعم السيد علي، سعد الدين العيسى، "النقود و المصارف و أسواق المال"، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2004.
- 11- عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
- 12- عبد الحليم كراجه و أصحابه، "الادارة و التحليل المالي"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 141.
- 13- عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- 14- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، "إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2006 .
- 15- فهمي مصطفى الشيخ، "التحليل المالي"، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008.
- 16- محمد سعيد أنور سلطان، "إدارة البنوك"، الدار الجامعية الجديد، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 17- محمد كمال خليل الحمزاوي، "إقتصاديات الإئتمان المصرفي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997.
- 18- محمد سمير أحمد، "الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 19- محمد مطر، "التحليل المالي و الائتماني"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2000.
- 20- محمد عقل مفلح، "الإدارة المالية و التحليل المالي"، طبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
- 21- محمد صالح الحناوي، نبال فريد مصطفى، "التحليل المالي لمشروعات الأعمال"، 2008.
- 22- مفلح محمد عقل، "مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي، 2006 .
- 23- ناصر دادي عدون، "تحليل المالي"، دار البعث، قسنطينة، 1988.
- 24- وليد ناجي حيالي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، منشورات العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

ثانيا- مذكرات:

- 1- حابس إيمان، "دور التحليل المالي في منح القروض"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011.
- 2- سيف هشام صباح الفخري، "الإئتمان المصرفي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير العلوم المالية و المصرفية، جامعة حلب، 2009.
- 3- عبد الرحمن بن عزوز، "دور الوساطة المالية في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة لحالة بورصة تونس"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

ثالثا - محاضرات:

أستاذ زريفي، أنواع البنوك في الجزائر، السنة الثانية ماستر في البنوك و الأسواق المالية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، 2016.

المقدمة العامة:

تواجه المصارف اليوم تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعاً عالمياً والتي نتجت عن مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية، الاتجاه الكامل نحو تكنولوجيا المعلومات.

يعد موضوع التحليل الائتماني من المواضيع الحيوية في النشاط المصرفي لما له من دور في اتخاذ القرار الائتماني ويعود ذلك الى تعاظم دور أسواق رأس المال والدخول الى عالم العولمة وتلجأ المصارف الى هذا النوع من التحليل بقصد تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها بسبب القروض.

و يمثل النشاط الائتماني ركيزة العمل الأساسية للمؤسسات المالية المصرفية حيث أن النشاط الرئيسي للمؤسسات المالية هو إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق الأرباح، كما أن محفظة التسهيلات تشكل الجزء الرئيسي من الموجودات المنتجة للدخل.

و يعتبر التحليل المالي لغايات منح الائتمان جزءاً من التحليل الائتماني و هو مكمل له و قد أصبحت أهمية إدارة الائتمان المصرفي، التحليل المالي و استخداماته بالنسبة للمؤسسات المالية المصرفية تتزايد لأسباب: القيمة المعلوماتية التي يوفرها، المنافسة بين المؤسسات المالية المصرفية و التقدم التكنولوجي.

في هذا الصدد تعتبر دراسة التحليل المالي في الوقت الحالي ضرورة ملحة للتخطيط المالي السليم، كما يسمح أيضاً بالتعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة بالاعتماد على التقارير المالية و التحليل الخاصة بنشاط و نتائج المؤسسة، خاصة و إن المؤسسة تنشط في محيط يتميز بالتغير المستمر سواء كان داخليا و خارجيا.

و بالتالي فإن نتائج التحليل المالي تعتبر من أهم الأسس التي تستند عليها البنوك في الحكم على طالب القرض و اتخاذ قرار المنح او المنع.

و انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل تعتمد البنوك العاملة في الجزائر على التحليل المالي في ترشيد قراراتها الائتمانية ؟

و من خلال الإشكالية السابقة يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل تعتمد البنوك على التحليل المالي في القرار الائتماني؟

- ماهي المعايير لتقييم مخاطر الائتمان المصرفي؟

-هل يمكننا بواسطة التحليل المالي الكشف لنا معرفة الاختلالات و التوازنات المالية وكذا مردودية المشروع ؟

-لماذا تقوم إدارة الائتمان بدراسة طلبات الإقراض قبل منحها للقروض ؟

و للإجابة علي هذه الإشكالية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

1- للبنوك دور أساسي في توفير الأموال اللازمة للمؤسسات التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

2- إن عدم قيام المصرف بالتحليل الائتماني والدراسات الكافية التي يجب أن تسبق عملية منح الائتمان، تؤدي إلى تفاقم أزمة الديون والتسهيلات الائتمانية.

3- الاعتماد على نموذج لتصنيف مخاطر الائتمان، وكذلك وجود مراكز متخصصة لجمع البيانات عن الشركات والمنشآت يؤدي إلى قياس المخاطر الائتمانية بعيداً عن التحيز الشخصي والحكومية.

أهمية الدراسة :

تتزايد أهمية التحليل الائتماني في الوقت الراهن وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف بسبب القروض .

دور التحليل المالي بإستخدام النسب، والمعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية لإتخاذ قرار ائتماني رشيد وكيفية ترشيد الإئتمان البنكي.

ومن هنا فإنه من الأهمية بمكان إجراء دراسة تهدف إلى شرح مفهوم الائتمان وأسس ومعايير وكذا

التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وتبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض في الكشف

والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان

المطلوب، وكذلك يهدف إلى إبراز أهمية متابعة الائتمان للتحقق من استمرار العميل في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة، وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة وحماية حقوق المصرف من الضياع.

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على مدى اعتماد البنوك على التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد القرار الائتماني.
- 2- معرفة درجة استفادة البنوك من التحليل المالي للتنبؤ بالمستقبل في كافة النواحي.
- 3- توضيح أهمية قواعد منح القروض في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للبنك.
- 4- التعرف على العراقيل التي تعيق استخدام التحليل المالي لترشيد القرار الائتماني ومحاولة وضع الحلول لها.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن التحليل الائتماني لا يحظى بالاهتمام الكافي حتى الآن، حيث إن الإجراءات والدراسات التي تجربها المصارف المحلية والتي تسبق عملية منح الائتمان غير كافية، ولا بد من التعرف على أوجه القصور التي تؤدي إلى ظهور مشكلة الديون وتقديم بعض المقترحات التي تسهم قدر الإمكان في تطوير عمليات الإقراض المصرفي بناءً على أسس سليمة وذلك للوقاية من أخطار الديون.

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري و المنهج التحليلي في الجزء التطبيقي من أجل دراسة اشكالية البحث و احتياز الفرضيات بالإضافة إلى فهم مكونات الجانب النظري، و عليه قد أخذت بنك الخارجي الجزائري BEA كمثال لمحاولة التقريب بينالدراسة النظرية و الواقع العملي.

تقسيمات البحث:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بالتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول وقمنا بتقسيمها إلى جانبين الجانب النظري يضم فصلين والجانب التطبيقي يضم فصل:
حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث تمحور المبحث الأول حول مدخل حول الوساطة المالية والمبحث الثاني الائتمان المصرفي تعريفه و مميزاته و انواعه و المبحث الثالث يتضمن قواعد منح الائتمان المصرفي.
أما الفصل الثاني فقسمناه إلى ثلاثة مباحث التي شملت المبحث الأول مفاهيم عامة حول التحليل المالي ، أما المبحث الثاني تمحور حول اجراءات التحليل المالي ، بينما المبحث الثالث أساليب التحليل المالي.
التربص تطرقنا في الفصل الثالث إلى دراسة حالة دور التحليل المالي في منح القروض لدي البنك الخارجي الجزائري- وكالة مستغانم 104 -قسمنه إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول الإطار العام للبنك الخارجي الجزائري وفي المبحث الثاني دراسة القروض المقدمة من طرف البنك و مخاطرها وفي المبحث الثالث دراسة ملف منح قرض الاستثمار.

صعوبات البحث:

-صعوبة موافقة البنوك على إجراء التربص لديهم.
تتمثل صعوبات هذه الدراسة في صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة مثل القوائم المالية و حسابات الزبائن التي تفيد في دراسة الموضوع نظرا لسرية الملفات و عدم كشف أسرار الزبائن .

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من رفعتنا بدعواتها في كل خطوة من خطوات الحياة؛

إلى من حملتني وهنأ علي وهنأ، إلى من غمرتني بحبها وحنانها؛

إلى من أنارت دري بصلواتها، إلى من ربنتني على حب العلم؛

إلى من كانت رمز للعطاء ، إلى أغلى ما في هذا الوجود أُمي الغالية أطل الله في عمرها.

إلى من علمني الكفاح ، إلى من زرع في نفسي قوة الإرادة.

إلى من تعب من أجلي،

إلى رمز التضحية ومثال للصمود،

إلى أبي العزيز أطل الله في عمره.

إلى من حملنا في رحم واحد وقاسموني أحلى الذكريات

إخواني: نزيهة، بتول، سيد أحمد، عمر.

إلى زوجي العزيز بن جبور عبد القادر و عائلة زوجي

إلى صديقاتي التي ساعدوني في العمل: أسماء، فاطمة الزهراء.

إلى جميع طلبة السنة الثانية ماستر بنوك و أسواق مالية.

شكر وتقدير

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى سيّدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة، نعمة العلم والبصيرة.

يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذنا الفاضل المشرف على هذا العمل "قادري عبد القادر" على مجهوداته الكريمة التي بذلها والتوجيهات التي قدّمها والثقة التي وضعها في شخصنا والتي كانت حافزا لإتمام هذا العمل المتواضع، وإلى كافة أساتذة وإطارات المركز الجامعي بمستغانم.

كما لا يفوتنا التوجه بالشكر إلى المشرف على مرحلة التربص السيّد " بن شريف الحاج محمد.

وإلى كلّ من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

فهرس الأشكال

الصفحة	الأشكال
58	شكل 1 : أنواع رأسمال العامل
63	شكل 2 : الحالات الممكنة للخرينة المبلغ
76	شكل 3 : الهيكل التنظيمي للوكالة

فهرس الجداول

الصفحة	الجداول
84	جدول 1: الضمانات
85	جدول 2: النشاط
85	جدول 3: رقم الأعمال و نتيجة المتوقعة لخمس سنوات
86	جدول 4: جانب الأصول للميزانية
88	جدول 5: جانب الخصوم للميزانية
89	جدول 6: تحليل لبيانات الدخل
90	جدول 7: تحليل النسب الرئيسية

فهرس

البيان.....	الصفحة
شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
مقدمة.....	أ
الفصل الأول:	1
تمهيد.....	2
المبحث الأول: مدخل حول الوساطة المالية.....	3
المطلب الأول: ماهية الوساطة المالية.....	3
المطلب الثاني: البنوك كأحد أدوات الوساطة المالية ..	
	8
المبحث الثاني: الائتمان المصرفي.....	14
المطلب الأول: تعريف الائتمان المصرفي و أهميته و مميزاته	
	14

المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي

19.....

المبحث الثالث: قواعد منح الائتمان المصرفي 25.....

المطلب الأول: مكونات سياسة الائتمان 25.....

المطلب الثاني: أسس وإجراءات منح الائتمان 29.....

خلاصة 32.....

الفصل الثاني: التحليل المالي و أساليبه 33.....

تمهيد 34.....

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي 35.....

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي و أنواعه 35.....

المطلب الثاني: أهمية و أهداف التحليل المالي 39.....

المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

41.....

المبحث الثاني: إجراءات التحليل المالي 45.....

المطلب الأول: محددات التحليل المالي 45.....

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي و استخداماته 46.....

المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي 48.....

المبحث الثالث: أساليب التحليل المالي في منح القروض المصرفية 50.....

- 50.....المطلب الأول: التحليل المالي باستخدام النسب المالية.....
- المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازنات
المالية.....55.....
- 67.....خلاصة.....
- 68.....الفصل الثالث: دراسة ميدانية للبنك الخارجي الجزائري **BEA**.....
- 69.....تمهيد.....
- 70.....المبحث الأول: الإطار العام البنك الخارجي الجزائري.....
- المطلب الأول أنواع البنوك في
الجزائر.....70.....
- المطلب الثاني تعريف و وظائف البنك الخارجي
الجزائري:.....75.....
- المطلب الثالث الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي
الجزائري:.....76.....
- 80.....المبحث الثاني دراسة القروض المقدمة من طرف البنك و مخاطرها.....
- المطلب الأول: دراسة القروض المقدمة من طرف
البنك.....80.....
- المطلب الثاني: مخاطر القروض المتوقعة و النسب المالية في البنك الخارجي
الجزائري.....82.....

84.....	المطلب الثالث: دراسة تطبيقية لملف قرض استثماري.....
92.....	خلاصة.....
94	الخاتمة.....
98.....	قائمة المراجع.....

الملاحق

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في ترشيد قرار البنك في منح القروض و معرفة مدى مساهمته في التقايل من المخاطر و تخفيض الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك بسبب القروض و ذلك من خلال دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA -وكالة مستغانم-

يعتبر التمويل المصرفي من أهم الركائز الأساسية في تطوير أي اقتصاد لأي دولة كما وأنه يعتبر المصدر الأساسي لأرباح البنوك هذا بالإضافة إلى أن التمويل المصرفي من أهم أدوات تطوير الدول في شتى المجالات الصناعية والزراعية والخدمية وغيرها اضافة إلى نمو القطاع الخاص الذي أصبح من أهم محاور تقدم الدول عالمياً . وتمثلت مشكلة البحث في أن استخدام التحليل كوسيلة من وسائل تقويم طالبي التمويل و التعرف على أوجه الفشل الذي قد يتعرض له طالبي التمويل والتعرف على أهمية التحليل الائتماني وأثره في اتخاذ قرار التمويل . وتوصل البحث الى عدد من النتائج أهمها إن البنك يمنح التمويل بناءً على الضمان المقدم من قبل العميل وذلك تماشياً مع لوائح البنك المركزي، انتهاج البنك تقنيات خاصة في عملية الاقراض من ش أنها تفادي المخاطر وبناء على تلك النتائج أوصى البحث بعدة توصيات أهمها أن يكون القرار الائتماني في البنوك الجزائرية مستندا إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم أهلية المقترض، وعدم الإعتماد على الضمانات كمرتكز أساسي في منح القروض، وأن يكون القرار مستندا على الجدوى الإقتصادية للمشروع.

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de l'analyse financière pour rationaliser la décision de la banque à accorder des prêts et de voir comment sa contribution à la réduction des risques et de réduire les pertes qui peuvent être exposés en raison de banques et de prêts par la Banque d'Algérie étude de cas externe Agence BEA pour Mostaganem-

Le financement bancaire est l'un des piliers les plus fondamentaux dans le développement de toute économie d'un pays, car elle est la principale source de profits des banques, en plus du financement bancaire des outils les plus importants des pays en développement dans divers domaines industriels, agricoles et de services et d'autres, en plus du secteur privé, qui est devenu axes les plus importants de la progression de la croissance des nations à l'échelle mondiale. le problème le plus de recherche en ce que l'utilisation en tant que moyen d'évaluer les demandeurs de financement et d'identifier les défaillances qui peuvent être subis par les demandeurs de financement et de reconnaître l'importance de l'analyse de crédit et son impact en faisant l'analyse de la décision de financement. La recherche a révélé un certain nombre de résultats les plus importants que le financement de subventions de la Banque sur la base de la garantie fournie par le client en conformité avec les règlements de la Banque centrale, de poursuivre les techniques spéciales de la banque dans le processus de prêt qui permettrait d'éviter le risque et sur la base de ces résultats de recherche plusieurs recommandations notamment recommandé d'être une décision de crédit les banques algériennes basées sur l'étude et l'analyse des risques liés au projet financé et à évaluer l'admissibilité de l'emprunteur, et ne pas compter sur les garanties d'ancrage essentiel dans l'octroi de prêts, et que la décision est basée sur la faisabilité économique du projet.